التُّحفَةُ الحَمزِيَّةُ
شرح
المَنظُومَةِ البَيقُونِيَّةِ

أم حفص سيدة بنت عبد الله الحمزي

دار الإمام الشافعي
للطباعة والنشر والتوزيع
اليمن - عدن

عدن - الشيخ عثمان جولة القاهرة - خلف فندق الريان
+٩٦٧ ٧٣٦٩٠١٨٢٤ - +٩٦٧ ٧٧٤٤٢٧٥٧٢
عدن - الشيخ عثمان جولة القاهرة - خلف محطة النهدي
+٩٦٧٧٧٠٠١٢٥٢٢
حضرموت الحامي - جوار مسجد أنور - الشارع الشرقي من النادي
+٩٦٧ ٠٥٣٤١٥٩٨ - +٩٦٧ ٧٧٧٣٤٩٥٢٣
alshafibooks@gmail.com

مقدمة الشيخ
عبد الحميد الزعكري حفظه الله

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام علىٰ رسول الله.

أما بعد:

فقد طالعت شرح الداعية الفاضلة أم حفص بنت الحمزي علىٰ المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث فرأيته شرحا جلَّىٰ فوائدها وأظهر مكنونها وقرب بعيدها فأسأل الله أن ينفع بها وبشرحها الإسلام والمسلمين.

ودراسة مصطلح الحديث من أهم علوم الآلة فبه يستطيع الطالب بعد عون الله له أن يعرف صحيح السنة من سقيمها ومعلولها من سليمها ومقبولها من مردودها فليعتن الطالب النجيب بنفسه وليأخذ من كل باب أحسنه والحال كما قيل:

إنما العلم كبحر زاخر ... فاتخذ من كل شيء أحسنه

ما حوىٰ العلم جميعا أحد ... لا ولو مارسه ألف سنه

والحمد لله رب العالمين.

أبو محمد الزعكري ١٩ ربيع الأول ١٤٤٥هـ

مقدمة الشارحة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمد ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [سورة آل عمران:١٠٢]. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [سورة النساء:١] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [سورة الأحزاب:٧٠-٧١].

أما بعد:

فإن من نعم الله عليّ أن وفقني لطلب العلم الشرعي، وهيأ لي أسبابه، وحببه إلىٰ قلبي منذ الصغر؛ فأحمد الله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، وأسأله الثبات علىٰ ذلك حتىٰ الممات.

وإن من العلوم النافعة علم مصطلح الحديث، وهو من علوم الآلة الجليلة القدر، الغزيرة النفع، به يُحفظ دين الإسلام من التحريف والتبديل، ويتوصل إلىٰ معرفة المقبول من المردود.

ولولا أن هيّأ الله هذا العلم لهذه الأمة؛ لالتبس الصحيح بالضعيف، والسليم بالسقيم، ولاختلط كلام رسول الله صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وسلم بكلام غيره من الناس. فكان هذا من حفظ الله سبحانه لدينه.

وقد صنف أهل العلم فيه المصنفات العديدة مابين منثور ومنظوم.

ومن أيسر هذه المنظومات، وأنفعها، وأبركها في هذا الباب (المنظومة البيقونية)، التي نفع الله بها نفعا عظيما، ولاقت شهرة واسعة، وانتفع بها خلق كثير من طلاب العلم في بقاعٍ شتىٰ، حتىٰ صارت أصلا في هذا الفن للبدء بها.

وكان من فضل الله عليّ وتيسيره وعونه؛ أن يسر لي شرحها لطالبات العلم قبل سنوات، ثم يسر لي مراجعتها وطبعها، فأحمد الله علىٰ فضله وانعامه، وأسأله أن يتقبل هذا العمل مني، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن يوفقني فيه للصواب، وأن ينفع به كما نفع بأصله إنه سميع مجيب وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

أم حفص سيدة بنت عبد الله بن أحمد الحمزي.

غفر الله لها ولوالديها وللمسلمين.

الخميس ٢٠/ ربيع الأول/ ١٤٤٥هـ

القصيم/ المملكة العربية السعودية حرسها الله وحماها

ترجمة الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ

هذا الناظم لا يُعرَف له كبير ترجمة عن حياته وشيوخه وطلابه ومصنفاته ونحو ذلك، كما أفاد بهذا غير واحد من شرّاح منظومته ممن هو قريب عهد به، وإليك بعض النقول في ذلك:

قال الزرقاني في آخر شرحه (٩٦): « ولم أقف له علىٰ اسم ولا ترجمة ولا ما هو منسوب إليه ».اهـ

وقال الحموي كما في حاشية الأجهوري (٨٥): « ولم أقف للناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ ترجمة يعلم منها اسمه وحاله ولا أدري ما هذه النسبة هل هي لبلدة أو قرية أو أب أو جد » اهـ

وقال الدمياطي كما في حاشية الأجهوري (٨٥): « ولم أقف له رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ ترجمة ». اهـ

وقال الشيخ عطية الأجهوري في حاشيته علىٰ شرح الزرقاني علىٰ البيقونية (٦): « وجد بهامش نسخة عليها خط الناظم ما نصه: "واسمه الشيخ عمر ابن الشيخ محمد بن فتوح الدمشقي الشافعي ». اهـ

وقال الزركلي في الأعلام (٥/ ٦٤): « البيقوني؛ عمر (أو طه) بن محمد بن فتوح البيقوني، عالم بمصطلح الحديث، دمشقي، شافعي، اشتهر بمنظومته المعروفة باسمه "البيقونية" في المصطلح »اهـ

وفي معجم المؤلفين (٥/ ٤٤): « البيقوني كان حيا قبل١٠٨٠هـ: طه بن محمد بن فتوح البيقوني، محدث، أصولي، له البيقونية في مصطلح الحديث »اهـ

فتبين من ذلك ما يلي:

أولا: أن البيقوني رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا تعرف له ترجمة مطولة.

ثانيا: أنه مختلف في اسمه، والأقرب أن اسمه عمر بن محمد بن فتوح الدمشقي الشافعي كما في حاشية الأجهوري، حيث ذكر أنه وجد اسمه مكتوبا بهامش نسخة عليها خط الناظم، والله أعلم بالصواب.

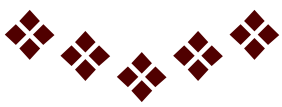

متن المنظومة البيقونية

١- أَبْـــدَأُ بِالحَمْـــدِ مُصَـــلِّيًا عَلَـــى مُحَمَّـــدٍ خَيْـــرِ نَبِـــيٍّ أُرْسِـــلا
٢- وَذِي مِـــنَ اقْسَـــامِ الْحَـــدِيثِ عِـــدَّهْ وَكُـــلُّ وَاحِـــدٍ أَتَـــى وَحَـــدَّهْ
٣- أَوَّلُهَـــا الصَّـــحِيحُ وَهْـــوَ مَـــا اتَّصَـــلْ إِسْـــنَادُهُ وَلَـــمْ يَشُـــذَّ أَوْ يُعَـــلْ
٤- يَرْوِيـــهِ عَـــدْلٌ ضَـــابِطٌ عَـــنْ مِثْلِـــهِ مُعْتَمَـــدٌ فِـــي ضَـــبْطِهِ وَنَقْلِـــهِ
٥- وَالحَسَـــنُ المَعْـــرُوفُ طُرْقًـــا وَغَـــدَتْ رِجَالُـــهُ لا كَالصَّـــحِيحِ اشْـــتَهَرَتْ
٦- وَكُـــلُّ مَـــا عَـــنْ رُتْبَـــةِ الْحُسْـــنِ قَصُـــرْ فَهُـــوَ الضَّـــعِيفُ وَهْـــوَ أَقْسَـــامٌ كُثُـــرْ
٧- وَمَـــا أُضِـــيفَ لِلنَّبِـــي الْمَرْفُـــوعُ وَمَـــا لِتَـــابِعٍ هُـــوَ الْمَقْطُـــوعُ
٨- وَالْمُسْـــنَدُ الْمُتَّصِـــلُ الإِسْـــنَادِ مِـــنْ رَاوِيـــهِ حَتَّـــى الْمُصْـــطَفَى وَلَـــمْ يَـــبِنْ
٩- وَمَـــا بِسَـــمْعِ كُـــلِّ رَاوٍ يَتَّصِـــلْ إِسْـــنَادُهُ لِلْمُصْـــطَفَى فَالْمُتَّصِـــلْ
١٠- مُسَلْسَـــلٌ قُـــلْ مَـــا عَلَـــى وَصْـــفٍ أَتَـــى مِثْـــلُ أَمَـــا وَاللهِ أَنْبَـــانِي الفَتَـــى
١١- كَـــذَاكَ قَـــدْ حَدَّثَنِيـــهِ قَائِمَـــا أَوْ بَعْـــدَ أَنْ حَـــدَّثَنِي تَبَسَّـــمَا
١٢- عَزِيـــزُ مَـــرْوِي اثْنَـــيْنِ أَوْ ثَلاثَـــةْ مَشْـــهُورُ مَـــرْوِي فَـــوْقَ مَـــا ثَلاثَـــةْ
١٣- مُعَـــنْعَنٌ كَعَـــنْ سَـــعِيدٍ عَـــنْ كَـــرَمْ وَمُـــبْهَمٌ مَـــا فِيـــهِ رَاوٍ لَـــمْ يُسَـــمْ
١٤- وَكُـــلُّ مَـــا قَلَّـــتْ رِجَالُـــهُ عَـــلا وَضِـــدُّهُ ذَاكَ الَّـــذِي قَـــدْ نَـــزَلا
١٥- وَمَـــا أَضَـــفْتَهُ إِلَـــى الأَصْـــحَابِ مِـــنْ قَـــوْلٍ وَفِعْـــلٍ فَهُـــوَ مَوْقُـــوفٌ زُكِـــنْ

١٦- وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ ... وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ

١٧- وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالِ ... إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الأَوْصَالِ

١٨- وَالْمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ ... وَمَا أَتَى مُدَلَّسًا نَوْعَانِ

١٩- الأَوَّلُ الإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ ... يَنْقُلَ عَمَّنْ فَوْقَهُ بِعَنْ وَأَنْ

٢٠- وَالثَّانِ لا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفْ ... أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لا يَنْعَرِفْ

٢١- وَمَا يُخَالِفْ ثِقَةٌ فِيهِ المَلا ... فَالشَّاذُ وَالمَقْلُوبُ قِسْمَانِ تَلا

٢٢- إِبْدَالُ رَاوٍ مَا بِرَاوٍ قِسْمُ ... وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمُ

٢٣- وَالفَرْدُ مَا قَيَّدْتَهُ بِثِقَةِ ... أَوْ جَمْعٍ أَوْ قَصْرٍ عَلَى رِوَايَةِ

٢٤- وَمَا بِعِلَّةٍ غُمُوضٍ أَوْ خَفَا ... مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمُ قَدْ عُرِفَا

٢٥- وَذُو اخْتِلافِ سَنَدٍ أَوْ مَتْنِ ... مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أُهَيْلِ الفَنِّ

٢٦- وَالمُدْرَجَاتُ فِي الْحَدِيثِ مَا أَتَتْ ... مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ

٢٧- وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أَخِهْ ... مُدَبَّجٌ فَاعْرِفْهُ حَقًّا وَانْتَخِهْ

٢٨- مُتَّفِقٌ لَفْظًا وخَطًّا مُتَّفِقْ ... وَضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا الْمُفْتَرِقْ

٢٩- مُؤْتَلِفٌ مُتَّفِقُ الْخَطِّ فَقَطْ ... وَضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَاخْشَ الغَلَطْ

٣٠- وَالْمُنْكَرُ الفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدَا ... تَعْدِيلُهُ لا يَحْمِلُ التَّفَرُّدَا

٣١- مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدْ ... وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهْوَ كَرَدْ

٣٢- وَالكَذِبُ المُخْتَلَقُ المَصْنُوعُ ... عَلَى النَّبِي فَذَلِكَ المَوْضُوعُ

٣٣- وَقَدْ أَتَتْ كَالْجَوْهَرِ الْمَكْنُونِ ... سَمَّيْتُهَا مَنْظُومَةَ الْبَيْقُونِ

٣٤- فَوْقَ الثَّلاثِينَ بِأَرْبَعٍ أَتَتْ ... أَبْيَاتُهَا تَمَّتْ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١- أَبْـــدَأُ بِالحَمْـــدِ مُصَـــلِّيًا عَلَـــى مُحَمَّـــدٍ خَيْـــرِ نَبِـــيٍّ أُرْسِـــلا

٢- وَذِي مِـــنَ اقْسَـــامِ الْحَـــدِيثِ عِـــدَّهْ وَكُـــلُّ وَاحِـــدٍ أَتَـــى وَحَـــدَّهْ

الشرح:

المنظومة من بحر الرجز، وهو أسهل البحور.

(**أبدأ بالحمد**): أي: أبدأ منظومتي بالحمد لله.

والحمد: هو وصف المحمود بصفات الكمال مع محبته وتعظيمه.

وهو أعم متعلقًا من الشكر؛ فيكون في النعمة وغيرها، والشكر خاص بالنعمة، وأخص آلة؛ لأنه يكون بالقلب واللسان، والشكر يكون بالقلب واللسان والجوارح.

كما قال الشاعر:

أفـــادتكم النعمـــاء منـــي ثلاثـــة يـدي ولسـاني والضـمير المحجبـا

وقيل في تعريف الحمد: هو الثناء باللسان علىٰ الجميل الاختياري نعمة أو غير نعمة. والأول أرجح.

(**مصليًا**): أي: حال كوني مصليًا.

وذكر البخاري في صحيحه عن أبي العالية قال: « صلاة الله علىٰ رسوله ثناؤه عليه عند الملائكة ».

وأسنده إسماعيل القاضي في فضل الصلاة رقم (٩٥).

وأما الصلاة من العبد علىٰ العبد فهي بمعنىٰ الدعاء.

كما في قول الشاعر:

تقـول بنتـي وقـد قربـت مـرتحلًا ... يا رب جنب أبي الأوصاب والوجعا

فأجابها قائلًا:

عليك مثل الـذي صـليت فـاغتنمي ... نومًا فـإن لجنـب المـرء مضـطجعا

أي: عليك مثل الذي دعوتِ.

وأفضل صيغة للصلاة علىٰ النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم ماجاء في الصحيحين من حديث كعب بن عجرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفيه: «**قولوا: اللهم صل علىٰ محمد وعلىٰ آل محمد كما صليت علىٰ إبراهيم وعلىٰ آل إبراهيم**».

(**محمد**): هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم، خيار العرب وأرفعهم نسبا كما جاء في حديث واثلة بن الأسقع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إن الله إصطفىٰ كنانة من ولد إسماعيل واصطفىٰ قريش من كنانة، واصطفىٰ من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم، فأنا خيار من خيار من خيار**».

وسمي محمداً؛ لكثرة محامده؛ فأسماء النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم أعلام وأوصاف وليست أعلامًا محضة.

وقد تكرر هذا الاسم في القرآن في أربعة مواضع:

١- قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾

[سورة آل عمران: ١٤٤].

٢- قوله تعالىٰ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [سورة الأحزاب:٤٠].

٣- قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَءَامَنُواْ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ ۝٢﴾ [سورة محمد:٢].

٤- قوله تعالىٰ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [سورة الفتح:٢٩].

(خير نبي): إشارة إلىٰ أن الأنبياء يتفاضلون بينهم، قال تعالىٰ: ﴿۞ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۘ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ۖ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ .....﴾ [سورة البقرة:٢٥٣] الآية.

ومحمد صلىٰ الله عليه وآله وسلم هو أفضل الأنبياء علىٰ الإطلاق.

(أرسلًا): الألف للإطلاق، وقد فَهِم منها بعض الشراح أن الناظم يقصد أن رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم مرسل إلىٰ الناس كافة، قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سورة سبأ:٢٨].

وقال صلىٰ الله عليه وآله وسلم كما في مسلم من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَىٰ قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَىٰ النَّاسِ عَامَّةً**».

(وذي): اسم إشارة.

(من أقسام الحديث): أي: من أنواع الحديث.

والحديث لغة: الجديد، وهو ضد القديم.

واصطلاحا: ماورد عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

(عدة): أي: معدودة.

وأنواع الحديث ثلاثة:

١- الصحيح، ٢- الحسن، ٣- الضعيف.

وهذه الأنواع الثلاثة تتفرع منها أقسام كثيرة، كما سيأتي إن شاء الله.

ومنهم من لم يفرد نوع الحسن وجعله مندرجا في الصحيح.

(وكل واحد أتىٰ وحده): أي: وتعريفه.

وأسهل تعريف للحد: هو: وصف الشيء وصفًا مساويًا. أي ليس فيه زيادة تخرج فردًا من أفراد الموصوف، ولا نقصان يدخل فيه غيره فيكون جامعًا مانعًا.

وفي مختصر التحرير لابن النجار؛ الحد في الاصطلاح هو: « الوصف المحيط بموصوفه المميز له عن غيره ». اهـ

(الحديث الصحيح)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٣- أَوَّلُهَا الصَّحِيحُ وَهْوَ مَا اتَّصَلْ ... إِسْنَادُهُ وَلَمْ يَشُذَّ أَوْ يُعَلْ

٤- يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ ... مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ

الشرح:

(**أولها الصحيح**): أي أول هذه الأقسام.

والمراد هنا الصحيح لذاته وهو المجمع علىٰ صحته.

والصحيح: لغة: ضد السقيم.

اصطلاحًا: هو ما اتصل سنده بنقل العدل تام الضبط عن مثله إلىٰ منتهاه ولا يكون شاذًّا ولا معللًا.

فجمع هذا التعريف شروط الحديث الصحيح وهي:

١- اتصال السند.

٢- عدالة الرواة.

٣- الضبط التام.

٤- عدم الشذوذ.

٥- عدم العلة القادحة.

والسند: هو الإخبارعن طريق المتن.

وأما الإسناد: فهو رفع الحديث إلىٰ قائله.

والمحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد.

وقيل الإسناد: هو سلسلة الرواة الموصلة إلىٰ المتن. قاله الحافظ في النزهة.

(**ما اتصل**): **الاتصال:** هو سلامة الإسناد من سقوط فيه؛ بأن يكون كل راوٍ سمع من شيخه إلىٰ منتهاه، أو تلقاه عنه بالإجازة، أو المناولة، أو نحو ذلك من طرق التحمل المعتبرة.

ويعرف اتصال السند بأمور منها:

١- تصريح الراوي بالتحديث، أو الإخبار، أو السماع من شيخه الذي يروي عنه وثبوت ذلك إليه بالسند الصحيح.

٢- تنصيص إمام من الأئمة علىٰ ذلك بأن يقول مثلا: سمع فلان من فلان، أو رواية فلان عن فلان متصلة، أو نحو ذلك.

(**وهْو**): بتسكين الهاء، إذ تحريكها يخل بالنظم.

(**ما اتصل إسناده**): سبق معنىٰ اتصال السند، وخرج بهذا القيد ما لم يتصل اسناده كالمنقطع والمعضل ونحو ذلك، فهذا من ضمن الضعيف.

(**ولم يشذّ**): **الشذوذ في اللغة:** الانفراد والمفارقة.

وفي الاصطلاح: مخالفة المقبول لمن هو أولىٰ منه -إما عددًا أو وصفًا-.

ومعنىٰ مخالفة المقبول لمن هو أولىٰ منه عددًا؛ أي يخالف الثقة الثقات مثلا.

ومخالفة المقبول لمن هو أولىٰ منه وصفًا؛ كمخالفة المقبول لمن هو أوثق منه وأحفظ منه.

(**أو يعلّ**): المراد بالعلة هنا القادحة؛ إذ غير القادحة وإن سميت علة إلا أنها لا تقدح في صحة الحديث؛ كإبدال ثقة مكان ثقة.

والعلة: هي سبب خفي يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منها.

والحديث المعل: هو الحديث الذي أطلع فيه علىٰ علة خفية تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها.

(**يرويه عدل**): **العدل:** هو المسلم البالغ العاقل الذي سلم من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

فخرج بقيد (المسلم): الكافر، وهذا الشرط إنما يُشْتَرط عند الأداء لا عند التحمل، أي: قد يسمع الكافر شيئًا من رسول الله صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وسلم حال كفره، ويؤديه بعد إسلامه؛ فيُقبل هذا منه لعدالته عند الأداء، وإن لم يكن عدلا عند التحمل.

وخرج بقيد (البالغ): الصغير، وهذا أيضا يُشترط عند الأداء؛ لأن الصغير قد يتحمل قبل البلوغ.

وخرج بقيد (العاقل): المجنون، وهذا شرط في حالتي التحمل والأداء.

وخرج بقيد (السلامة من أسباب الفسق): من وقع في شيء من أسباب الفسق، وأصر علىٰ ذلك، سواء فسق شهوة أو فسق شبهة.

وخرج بقيد (السلامة من خوارم المروءة): من انخرمت مروءته، وهذا القيد يختلف من بلد لآخر ومن زمان لزمان، وجميعها تدل علىٰ المجازفة واللامبالاة.

(**ضابط**): أي ضبطًا تامًا وهو المراد بقوله: (معتمد في ضبطه ونقله).

والضبط ينقسم إلى قسمين:

١- **ضبط صدر:** وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متىٰ شاء فيكون قوي الحافظة، قليل النسيان، سريع الاستحضار، ويكون هذا بأن يتعاهد حفظه.

٢- **ضبط كتاب:** أن يحفظ كتابه ويصونه منذ سمع منه حتىٰ يؤدي منه.

وضبط الكتاب يكون من وجهين:

١- أن يكون ضابطًا له أثناء الكتابة فلا يأخذه إلا من أصل صحيح ويعرض ما كتبه من أصل شيخه عليه؛ فقد قال غندر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: « لزمت شعبة عشرين سنة لم أكتب من أحد غيره شيئًا، وكنت إذا كتبت عنه عرضت عليه ». كما في تهذيب التهذيب.

٢- حفظه في مكان يسلم فيه من أثر رطوبة أو حرارة أو عبث عابث، كالأطفال، أو تغير من وراقي السوء فربما زادوا فيه ما ليس منه أو حذفوا منه أو نحو ذلك، فقد ضُعِف قوم بسبب وراقيهم كسفيان بن وكيع بن الجراح وقيس بن الربيع وغيرهم.

(**معتمد في ضبطه ونقله**): أي معتمد (في ضبطه) أي ضبط صدره، (ونقله) أي ضبط كتابه.

مثال الحديث الصحيح: ما رواه الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيحه قال:

حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير، قال حدثنا سفيان، قال حدثنا يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، قال أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي، أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول: سمعتُ عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ علىٰ المنبر قال: سمعتُ رسول الله صلىٰ

الله عليه وآله وسلم يقول: «**إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئٍ ما نوىٰ، فمن كانت هجرته إلىٰ الله ورسوله فهجرته إلىٰ الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلىٰ ما هاجر إليه**».

الحديث صحيح توفرت فيه شروط الصحة كلها وهي:

١- اتصال السند: حيث أن كل راوٍ سمع من شيخه.

٢- عدالة الرواة.

٣- تمام ضبط الرواة، ووصفهم في التقريب للحافظ بن حجر كالتالي مختصرًا:

- الحميدي: عبد الله بن الزبير، ثقة حافظ فقيه، أجلّ أصحاب ابن عيينة.

- سفيان بن عيينه: ثقة حافظ فقيه إمام حجة.

- يحيىٰ بن سعيد بن قيس الأنصاري: ثقة ثبت.

- محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي: ثقة.

- علقمة بن وقاص الليثي: ثقة ثبت.

- عمر بن الخطاب: صحابي و الصحابة كلهم عدول.

فهذه الأوصاف تدل علىٰ عدالة الرواة هنا وتمام ضبطهم.

٤- سلامته من الشذوذ.

٥- سلامته من العلة القادحة.

حكم الحديث الصحيح: حجة بالاتفاق.

(الحديث الحسن)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٥- وَالحَسَنُ المَعْرُوفُ طُرْقًا وَغَدَتْ رِجَالُهُ لا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ

الشرح:

(والحسن): لغة: ضد القبيح، وهو صفة مشبهة من الحسن.

(المعروف طرقًا): أي المعروف مخرجه.

وقد سلك الناظم في هذا مسلك الخطابي في تعريفه للحسن في كتابه "معالم السنن" فقال: « هو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله ».

وتعقبه الذهبي في "الموقظة" بقوله: « وهذه عبارة ليست علىٰ صناعة الحدود والتعريفات إذ الصحيح ينطبق عليه ذلك لكن مراده مالم يبلغ درجة الصحيح ». اهـ

(غدت): أي صارت.

(رجاله لا كالصحيح اشتهرت): أي أن رجاله مشتهرة دون شهرة رجال الصحيح من حيث الضبط والاتقان.

والصحيح أنه لا يشترط أن يكون رجال الحسن كلهم دون رجال الصحيح في الشهرة بالضبط والإتقان؛ بل لو وجد رجل واحد من رجال السند خف ضبطه فهذا يكفي في تسميته حسنًا، والله أعلم.

والحديث الحسن ينقسم إلى قسمين:

حسن لذاته، وحسن لغيره.

أولا: الحسن لذاته: هو ما اتصل سنده بنقل العدل خفيف الضبط عن مثله أو أرفع منه إلىٰ منتهاه ولا يكون شاذًا ولا معللًا.

فهو يشترك مع الصحيح في جميع الشروط إلا أن الراوي في الحديث الصحيح تام الضبط وفي الحديث الحسن خفيف الضبط.

مثال الحديث الحسن لذاته: ما رواه أبو داود في سننه قال: حدثنا محمد بن المثنىٰ، حدثني عبد السلام يعني ابن مطهر أبو ظفر، حدثنا موسىٰ بن خلف العمّي عن قتادة، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لأن أقعد مع قوم يذكرون الله تعالىٰ من صلاة الغداة حتىٰ تطلع الشمس أحب إلي من أن أعتق أربعة من ولد إسماعيل، ولأن أقعد مع قوم يذكرون الله من صلاة العصر إلىٰ أن تغرب الشمس أحب إلي من أن أعتق أربعة**».

ووصف رجاله كما في التقريب مختصرا:

١- محمد بن المثنىٰ بن عبيد العنزي ثقة ثبت.

٢- عبد السلام بن مطهر بن حسام الأزدي صدوق.

٣- موسىٰ بن خلف العمّي صدوق عابد له أوهام.

٤- قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي ثقة ثبت.

٥- أنس بن مالك صحابي جليل والصحابة كلهم عدول.

فالحديث رجاله بعضهم ثقات وهم رجال الصحيح، وبعضهم صدوق وهم رجال الحسن.

وكما تقدم أنه لو وجد رجل واحد أو أكثر في السند خفيف الضبط وهو من يقال فيه: صدوق، أو صدوق له أوهام، أو حسن الحديث، أو نحو ذلك؛ فإن الحديث حسن.

كما أن الحديث سليم من الشذوذ والعلة القادحة.

وإذا روي الحديث الحسن لذاته من طريق أخرىٰ حسنة لذاتها -واحدة أو أكثر-؛ فإنه يرتقي إلىٰ درجة الصحيح لغيره.

ثانيا: الحسن لغيره: هو الحديث الضعيف ضعفًا خفيفًا يروىٰ من طريق أخرىٰ تماثله أو أعلىٰ منه.

مثال للحديث الحسن لغيره: ما رواه أبو يعلىٰ قال: حدثنا عمرو الناقد، حدثنا هشيم، حدثنا أبو بشر-يعني جعفر بن إياس- عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**من سرّه أن يستجيب الله له عند الشدائد والكرب فليكثر الدعاء في الرخاء**».

وهذا إسناد ضعيف لضعف شهر بن حوشب.

ورواه الحاكم في (المستدرك) من طريق عبد الله بن صالح، ثنا معاوية بن صالح، عن أبي عامر الألهاني عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مثله.

وهذا إسناد ضعيف لضعف عبد الله بن صالح كاتب الليث، ومعاوية صدوق له أوهام وأبو عامر الألهاني اسمه عبد الله بن غابر قال الحافظ في التقريب: « ثقة ».

فالحديث بمجموع الطريقين حسن لغيره.

حكم الحديث الحسن: يُحتج به كالصحيح وإن كان دونه في الرتبة.

(الحديث الضعيف)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٦- وَكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الْحُسْنِ قَصُرْ فَهُوَ الضَّعِيفُ وَهْوَ أَقْسَامٌ كُثُرْ

الشرح:

(وكل ما): أي: وكل حديث.

(عن رتبة الحسن قَصُر): أي انحط عن مرتبة الحديث الحسن.

وقصوره عن رتبة الحسن يكون بفقد شرط أو أكثر من شروطه، وكونه قصر عن رتبة الحسن فمن باب أولىٰ أن يكون قاصرًا عن رتبة الصحيح وعلىٰ هذا فلا داعي للاحتراز عن الصحيح بذكره في الحد كما صنع ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال في تعريف الضعيف: ما قصر عن رتبة الصحيح والحسن.

وعبارة الناظم هذه أخذها من تعريف بعض الأئمة للضعيف حيث ضبطه بعضهم بنحو ما ذكر الناظم كالعراقي، وابن دقيق العيد وغيرهما.

وأحسن تعريف له ما عرفه الحافظ فقال: « هو كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول ».

فإذا اختل شرط أو أكثر من شروط القبول فالحديث ضعيف.

وشروط القبول ستة وهي:

١- اتصال السند.

٢- عدالة الرواة.

٣- ضبط الرواة وإن كان خفيفاً.

٤- السلامة من الشذوذ.

٥- السلامة من العلة القادحة.

٦- وجود العاضد عند الاحتياج له.

(فهو الضعيف وهو أقسامٌ كثر): لأن أسباب الضعف مختلفة؛ فتتعدد أقسامه بتعدد أسبابه.

والضعف عموماً يرجع إلى سببين رئيسيين:

١- السقط في الإسناد: ويدخل تحته أنواع: المرسل، والمنقطع، والمدلس، والمعضل، والمعلق، والمرسل الخفي.

٢- الطعن في الراوي والرواية: كالكذاب، والمتهم بالكذب، والمتروك، وفاحش الغلط، وسيء الحفظ، ونحو ذلك.

أو الطعن في الرواية دون الراوي: كأوهام الثقات وأخطائهم فهذه تقدح في الرواية ولا تقدح في الراوي.

مثال للحديث الضعيف: ما رواه الترمذي وابن ماجه والدارمي وغيرهم عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم: «**إذا رأيتم الرجل يتعاهد المساجد فاشهدوا له بالإيمان**».

فهذا حديث ضعيف في سنده درّاج بن سمعان أبو السمح.

قال عنه الذهبي: « درّاج كثير المناكير ».

وقال أحمد: « أحاديثه مناكير ».

وقال ابن حجر في التقريب: « صدوق، وفي روايته عن أبي الهيثم ضعف »، وهذه منها.

حكم الحديث الضعيف: لا يحتج به لا في فضائل الأعمال ولا غيرها.

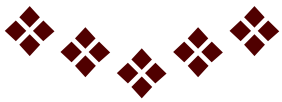

(المرفوع)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٧- وَمَـــا أُضِـــيفَ لِلنَّبِـــي الْمَرْفُـــوعُ .....

الشرح:

(وما أضيف): أي الحديث الذي نُسِبَ.

(للنبي): بتخفيف الياء وسكونها لأجل الوزن.

(المرفوع): المشهور أنه: ما أضيف للنبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقية أو خُلقية تصريحًا أو حكمًا.

وسمي مرفوعا: لنسبته لصاحب المقام الرفيع محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قال الحافظ في النكت: « فالرفع ينظر فيه إلىٰ المتن ».

وقال السخاوي في فتح المغيث: « فعلىٰ هذا يدخل فيه المتصل، والمرسل، والمنقطع، والمعضل، والمعلق؛ لعدم اشتراط الاتصال فيه ».

أنواع المرفوع:

١- **المرفوع القولي:** أن يقول الراوي (صحابي أو من دونه): قال رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم كذا.

٢- **المرفوع الفعلي:** أن يقول الراوي: رأيت رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم يفعل كذا.

٣- **المرفوع التقريري:** أن يقول الراوي: فُعِل بحضرة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كذا وكذا. ولا يروي إنكارا عن النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم لذلك الفعل.

٤- **المرفوع الوصفي:** أن يقول الراوي: «كان النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم أحسن الناس خُلُقًا» (صفة خُلُقِيّة).

أو يقول: «كان أبيض مليحًا مُقَصّدا» (صفة خَلْقِيّة).

حكم المرفوع: منه الصحيح، ومنه الحسن، ومنه الضعيف.

(المقطوع)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

..... وَمَـــا لِتَـــابِعٍ هُـــوَ الْمَقْطُـــوعُ

الشرح:

(وما): أي والذي أضيف.

(لتابع): التابعي: هو من لقي واحدًا من الصحابة أو أكثر وكان مؤمنًا بالنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دون أن يراه أو يلقاه ومات علىٰ الإسلام.

وبعض أهل العلم يقسم التابعين إلى قسمين:

١- **تابعي كبير:** وهو من لقي جماعة من الصحابة وجالسهم وكانت جلّ روايته عنهم.

٢- **تابعي صغير:** وهو من لم يلق منهم إلا العدد اليسير أو لقي جماعة إلا أن جلّ روايته عن بعض التابعين.

(هو المقطوع): وجمعه مقاطع ومقاطيع، وهو ما أضيف إلىٰ التابعي فمن دونه من قول أو فعل.

أمثلة على المقطوع:

١- **المقطوع القولي:** قول الحسن البصري في الصلاة خلف المبتدع: « صلّ وعليه بدعته ».

٢- **المقطوع الفعلي:** قول إبراهيم بن محمد بن المنتشر: « كان مسروق يرخي الستر بينه وبين أهله ويقبل علىٰ صلاته ويخليهم ودنياهم ».

فائدة كتابة المقطوع: قال الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: « وأما المقاطيع فهي الموقوفات علىٰ التابعين فيلزم كتبها والنظر فيها لتتخير من أقوالهم ولا تشذ عن مذاهبهم ».اهـ

حكم المقطوع: منه الصحيح ومنه الحسن ومنه الضعيف، وحتىٰ إن صح اسناده فليس حجة؛ لأنه ليس بكلام معصوم.

(المُسْنَد)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٨- وَالْمُسْنَدُ الْمُتَّصِلُ الإِسْنَادِ مِنْ رَاوِيهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَلَمْ يَبِنْ

الشرح:

(والمُسنَد): بضم الميم وفتح النون.

لغة: يدل علىٰ انضمام الشيء إلىٰ الشيء.

(المتصل الإسناد): **هذا تعريفه الإصطلاحي:** أي ما اتصل اسناده إلىٰ النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، وهذا تعريف الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وأما تعريف الحافظ في النكت فذكر أنه ما أضافه من سمع النبي صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وسلم بسند ظاهره الاتصال.

فيشمل من كان صحابيا أو تحمل حال كفره وأسلم بعد موت النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعلىٰ هذا فكل مسند مرفوع وكل مسند متصل ولا عكس فيهما.

وهذا التعريف أقرب لصنيع المحدثين، وأوضح في التمييز بين أقسام الحديث، والله أعلم.

(من راويه حتىٰ المصطفىٰ): أي: حتىٰ يصل إلىٰ النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم.

(ولم يَبِن): بفتح الياء وكسر الباء بمعنىٰ: ينقطع وينفصل.

مثال للمسند: قال الإمام أبو يعلىٰ في مسنده: حدثنا أبو بكر حدثنا معاوية بن هشام حدثنا سفيان عن داود عن عامر عن جابر بن عبد الله قال: لما لقي النبي صلىٰ الله

عليه وآله وسلم النّقَبَاءَ من الأنصار قال لهم: «**تؤوني وتمنعوني**» قالوا فما لنا؟ قال: «**لكم الجنة**».

فهذا الحديث اسناده متصل بسماع كل راوٍ عن شيخه، كما أنه مرفوع إلىٰ النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم؛ فهو حديث مسند.

حكم المسند: منه الصحيح ومنه الحسن ومنه الضعيف.

(المتصل)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٩- وَمَـــا بِسَـــمْعِ كُـــلِّ رَاوٍ يَتَّصِـــلْ إِسْـــنَادُهُ لِلْمُصْـــطَفَى فَالْمُتَّصِـــلْ

الشرح:

(**وما بسمع كل راوٍ يتصل**): أي: والحديث الذي يتصل بسماع كل راوٍ عمن فوقه.

(**اسناده للمصطفىٰ**): انتقد هذا علىٰ الناظم لأنه قد سوىٰ بين المسند والمتصل ولم يميز بينهما.

(**فالمتصل**): ويقال الموصول والمؤتصل.

والصواب في تعريف المتصل هو: ما اتصل اسناده إلىٰ منتهاه.

فيشمل ما اتصل اسناده إلىٰ النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، أو إلىٰ الصحابي، أما ما اتصل اسناده إلىٰ التابعي فلا يسمىٰ متصلا؛ لأنه يسمىٰ مقطوعا؛ فإطلاق المتصل عليه كالوصف للشيء بمتضادين لغة، إلا مع التقييد فجائز، نحو: هذا متصل إلىٰ الزهري، أو نحو ذلك.

قال ابن الصلاح: « ومطلقه أي المتصل يقع علىٰ المرفوع والموقوف ».اهـ

قال العراقي: « وإنما يمتنع اسم المتصل في المقطوع في حالة الإطلاق أما مع التقيد فجائز واقع في كلامهم كقولهم: هذا متصل إلىٰ سعيد بن المسيب، أو إلىٰ الزهري، أو إلىٰ مالك ونحو ذلك ».اهـ

وخرج بقيد الاتصال كل مافيه انقطاع في السند،

قال البلقيني: « فيخرج بهذا كل ما انقطع سنده ولم يتصل فلا يطلق عليه متصلًا ».اهـ

استدراك: وقد استدرك علىٰ الناظم هذا البيت فقيل فيه:

وما بسمع كل راوٍ يتصلْ اسناده للمنتهىٰ فالمتصلْ

وهو استدراك صحيح.

مثال المتصل:

١- **المرفوع:** قال الإمام أحمد في مسنده: حدثنا زيد بن الحباب أخبرنا حسين بن واقد حدثنا أبو غالب أنه سمع أبا أمامة يقول: قال رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم: «**التفل في المسجد سيئة ودفنه حسنة**».

فهذا الحديث متصل مرفوع إلىٰ النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

٢- **الموقوف:** قال الدارمي - رَحِمَهُٱللَّهُ- في مسنده: أخبرنا محمد بن يوسف عن سفيان عن الأعمش عن أبي وائل قال: قال عبد الله بن مسعود: «**تعلموا فإن أحدكم لا يدري متىٰ يختلف إليه**».

فهذا متصل موقوف علىٰ الصحابي.

الفرق بين المرفوع والمتصل والمسند:

المرفوع: ينظر فيه إلىٰ المتن فإن أضيف إلىٰ النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فهو مرفوع سواء اتصل سنده أم لم يتصل.

وأما المتصل: فينظر إلىٰ السند، فإن كان متصلًا بسماع كل راوٍ عمن فوقه فهو متصل سواء رفعه الراوي أو وقفه.

وأما المسند: فينظر إلىٰ الأمرين معًا (المتن والسند) فإذا جمع الأمرين فكان متصلًا مرفوعًا إلىٰ النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم فهو المسند.

فكل مسند مرفوع ولا عكس، وكل مسند متصل ولا عكس.

حكم المتصل: منه الصحيح ومنه الحسن ومنه الضعيف.

(المُسَلْسَل)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١٠- مُسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى ... مِثْلُ أَمَا وَاللهِ أَنْبَانِي الفَتَى

١١- كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمَا ... أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا

الشرح:

(مسلسل): **المسلسل لغة:** مأخوذ من التسلسل، وهو التتابع، وهو اتصال الشيء بعضه ببعض.

وفي الاصطلاح: هو تتابع رجال السند علىٰ صفة أو حالة معينة تارة في الرواة، وتارة في الرواية.

والتسلسل العائد إلىٰ وصف في الرواة إما أن يكون بالفعل، أو بالقول، أو بهما معًا.

وقد أشار الناظم إلىٰ تعريفه بالمثال؛ فقال:

(قل ما علىٰ وصف أتىٰ): أي: ما أتىٰ علىٰ صفة للراوي أو الرواية.

(مثل أما والله أنباني الفتىٰ): ومثل سمعت، وأخبرني ونحوهما.

فيتفقون علىٰ صيغة من صيغ الأداء من ابتداء سنده إلىٰ منتهاه.

وهذا مثال للتسلسل القولي.

(كذاك قد حدثنيه قائمًا): فيحدث كل راوٍ وهو قائم وهكذا.

(**أو بعد أن حدثني تبسما**): بألف الإطلاق؛ فإن القيام والتبسم وصف فعلي، وهذا مثال للتسلسل بالفعل.

بعض الأمثلة على المسلسل:

١- **المسلسل بالقول:** المسلسل بقول كل راوٍ «**أنا أحبك فقل...**».

فقد ذكره العلائي بسنده، وهو حديث معاذ مرفوعًا: «**إني لأحبك فقل اللهم أعني علىٰ ذكرك وشكرك وحسن عبادتك**» قال العلائي هذا صحيح الإسناد والتسلسل.

٢- **المسلسل بالفعل:** المسلسل بوضع اليد علىٰ الرأس.

ذكره العلائي بسنده إلىٰ أبي غسّان مالك بن يحيىٰ ثنا علىٰ بن عاصم عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم: «**ما منكم من أحد ينجيه عمله من النار ولا يدخله الجنة**»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟

قال: «**ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل**»، ووضع يده علىٰ رأسه صلىٰ الله عليه وآله وسلم.

وأصل الحديث في الصحيحين، أما الحكم علىٰ التسلسل: قال العلائي: كذا وقع لنا غير متصل التسلسل من أعلاه أي أن التسلسل فيه إلىٰ أبي غسان ثم انقطع بعده.

٣- **المسلسل بالقول والفعل:** المسلسل بقبض اللحية وبقوله: آمنت بالقدر.

أورده الحاكم في (معرفة علوم الحديث) ولم يحكم عليه بصحة أو ضعف من حيث الأصل أو التسلسل وفي اسناده يزيد بن أبان الرقاشي البصري وقد ترك.

فعلىٰ هذا يكون ضعيف الإسناد والتسلسل.

٤- **المسلسل بصيغ الأداء:** كأن يتفق الرواة بقول: حدثنا، أو أخبرنا، أو نحو ذلك وهذا تسلسل عائد إلىٰ وصف في الرواية.

فائدة: المسلسل بقراءة سورة الصف، ذكره العلائي بسنده إلىٰ الإمام أبي محمد الدارمي أخبرنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عن يحيىٰ بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام قال: قعدنا نفر من أصحاب رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم فتذاكرنا فقلنا لو نعلم أي الأعمال أحب إلىٰ الله لعملناه فأنزل الله: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ۝١ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝٢﴾ [سورة الصف:١-٢] حتىٰ ختمها.

قال عبد الله بن سلام: فقرأها علينا رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ حتىٰ ختمها.

قال أبو سلمة: فقرأها علينا ابن سلام حتىٰ ختمها.

قال يحيىٰ: فقرأها علينا أبو سلمة.

قال الأوزاعي: فقرأها علينا يحيىٰ.

قال ابن كثير: فقرأها علينا الأوزاعي.

قال عبد الله: فقرأها علينا ابن كثير.

قال العلائي: هذا أصح حديث مسلسل وقع لي متصلا وقد أخرجه الترمذي عن الإمام الدارمي به.

قال الحافظ: « أصح مسلسل يروىٰ في الدنيا المسلسل بقراءة سورة الصف ».اهـ

وقال الشيخ مقبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الصحيح المسند: « هذا صحيح ولا يضر الاختلاف فيه عن الأوزاعي... » الخ.

من فوائد المسلسل:

قال ابن دقيق العيد: « وفائدة المسلسل أمران: أحدهما: أنه قد يكون فيه اقتداء بالنبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم فيما فعله.

والثاني: أن يكون مفيدا لاتصال الرواية وعدم انقطاعها إذا كانت السلسلة تقتضي ذلك كقوله: سمعت فلانا.. »اهـ

ومن فوائد المسلسل أيضا: دلالته علىٰ مزيد ضبط رواته.

حكم المسلسل:

يقبل إذا استوفىٰ شروط القبول. فمنه ما هو مقبول ومنه ما هو مردود.

قال ابن الصلام في (علوم الحديث): « وقلّما تسلم المسلسلات من ضعف أعني في وصف التسلسل لا في أصل المتن ».اهـ

(العزيز)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١٢- عَزِيـــزُ مَـــرْوِي اثْنَـــيْنِ أَوْ ثَلاثَـــةْ .....

الشرح:

(**عزيزٌ**): بضم الزاي المعجمة بلا تنوين للضرورة.

والعزيز في اللغة: يدل علىٰ الشدة والقوة فإنه يقوىٰ بمجيئه من طريق آخر، قال تعالىٰ: ﴿ فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ ﴾ [سورة يس:١٤].

وقيل: من عزَّ حتىٰ لا يكاد يوجد.

(**مروي اثنين أو ثلاثة**): هذا تعريف جماعة من المحدثين كابن منده وابن الصلاح والعراقي والنووي:

أنه ما رواه اثنان أو ثلاثة وتفردوا به عن كل أحد.

والصحيح في تعريف العزيز ما عرفه الحافظ في النزهة أنه:

ما تفرد بروايته اثنان فقط ولو في طبقة من طبقات السند، ولو زاد العدد في بقية الطبقات علىٰ الاثنين فالعبرة بأقل طبقة؛ لأن الأقل يقضي علىٰ الأكثر عند أهل العلم.

مثال العزيز: مارواه البخاري ومسلم من حديث أنس والبخاري من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم قال: «**لا يؤمن أحدكم حتىٰ أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين**».

رواه عن أنس: قتادة وعبد العزيز بن صُهيب، ورواه عن قتادة: شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز: إسماعيل بن عُلَيَّة وعبد الوارث، ورواه عن كل جماعة.

حكم العزيز:

منه الصحيح ومنه الحسن ومنه الضعيف.

(المشهور)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

..... مَشْـــهُورُ مَـــرْوِي فَـــوْقَ مَـــا ثَلاثَـــةْ

الشرح:

(**مشهور**): أي الحديث المشهور الاصطلاحي.

وسمي بهذا لوضوحه ولشهرته، ولم ينون هنا للضرورة.

(**مروي فوق ما ثلاثة**): عرفه الناظم هنا:

بما رواه أكثر من ثلاثة بناء علىٰ تعريفه العزيز.

والصحيح في تعريفه: ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقات السند ولم يبلغ حد التواتر، وهذا هو المشهور الاصطلاحي.

مثال: المشهور الاصطلاحي:

ما رواه البخاري ومسلم عن ابن عمرو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم قال: «**إن الله تعالىٰ لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتىٰ إذا لم يبق عالمًا، اتخذ الناس رؤوسا جهالا فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا**».

فرواه عن ابن عمرو، في جميع طبقات السند ثلاثة فأكثر.

حكم المشهور الاصطلاحي:

منه الصحيح ومنه الحسن ومنه الضعيف.

المشهور غير الاصطلاحي: هو الذي يشتهر عند فئة من الناس أو في جيل من الأجيال لدواعٍ معينة، وقد تكون أحاديث مشتهرة علىٰ الألسن وليس لها أصل أو سند، وقد تكون صحيحة أو متواترة، وقد تكون ضعيفة أو موضوعة.

وهو أنواع:

١- مشهور بين أهل الحديث خاصة:

كحديث أنس أن رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم: «**قنت شهرًا بعد الركوع يدعو علىٰ رعل وذكوان**»، أخرجه الشيخان.

٢- مشهور بين أهل الحديث والعلماء والعوام:

كحديث: «**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده**»، وهو حديث صحيح.

٣- مشهور بين الفقهاء:

كحديث: «**أبغض الحلال عند الله الطلاق**»، وهو ضعيف مرسل.

وكذلك حديث: «**لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد**»، وهو ضعيف.

٤- مشهور بين الأصوليين:

كحديث: «**رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه**»، صححه ابن حبّان والحاكم بلفظ: «**إن الله وضع....**» وهذا هو الصواب في لفظه، وهو صحيح.

٥- مشهور عند النحاة:

«**نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه**».

قال العراقي وغيره: « لا أصل له ولا يوجد بهذا اللفظ في شيء من كتب الحديث ».

٦- مشهور عند العامة:

كحديث: «**من دل علىٰ خير فله مثل أجر فاعله**»، أخرجه مسلم،

و «**يوم صومكم يوم نحركم**»، وهو باطل لا أصل له.

(المعنعن)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١٣- مُعَـــنْعَنٌ كَعَـــنْ سَـــعِيدٍ عَـــنْ كَـــرَمْ .....

الشرح:

(**معنعن**): هو الحديث الذي روي بلفظ (عن) من غير بيان للتحديث أو الإخبار أو السماع.

(**كعن سعيدٍ عن كَرَم**): اكتفىٰ الناظم عن تعريفه بالمثال.

مثال المعنعن:

كأن يقول الراوي: حدثني فلان عن فلان عن فلان.

حكم المعنعن:

اختلف أهل العلم في حكم الإسناد المعنعن:

فذهب بعضهم وعُزي هذا إلىٰ بعض المتأخرين من الفقهاء إلىٰ عدم الاحتجاج بالإسناد المعنعن مطلقاً وهذا القول مرجوح مردود.

والصحيح الذي عليه جمهور المحدثين المتقدمين كابن المديني والبخاري وهو مقتضىٰ كلام أحمد وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم من أعيان الحفاظ المتقدمين، أنه متصل بثلاثة شروط ذكرها ابن عبد البر في التمهيد (١/ ١٧) وادعىٰ الاجماع علىٰ ذلك وهي:

١- عدالة الراوي.

٢- سلامته من التدليس.

٣- لقاء الراوي لمن روىٰ عنه.

والإجماع هنا غير منعقد؛ فقد خالف مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فاكتفىٰ بالمعاصرة مع إمكان اللقاء، كما نص علىٰ ذلك في مقدمة كتابه الصحيح.

ومراد من اشترط اللقاء باللقاء؛ السماع، كما نبه علىٰ ذلك ابن رشيد الفهري في كتابه [السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن] وابن رشيد إمام في هذا الباب.

واشترط السمعاني طول الصحبة بينهما، وأبو عمرو الداني اشترط كونه معروفا بالرواية عنه، والقابسي اشترط أن يدركه إدراكا بينا.

ويدخل في حكم السند المعنعن عند جمهور المحدثين [المؤنّن] وهو الذي يقال فيه: [فلان أنّ فلانـًا قال].

(المبهم)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

..... وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمْ

الشرح:

(**ومبهم**): المبهم: هو من أبهم ذكر اسمه في سند الحديث أو متنه من الرجال والنساء فيقال عن رجل أو أن رجلاً قال أو نحو ذلك.

فتبين لنا أن المبهم علىٰ قسمين:

١- مبهم السند وهذا الذي اقتصر عليه الناظم هنا.

٢- مبهم المتن.

وسبب الإبهام إما الإختصار أو الشك أو نحو ذلك.

(**مافيه راو لم يسم**): هذا اقتصار من الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ نوع واحد من أنواع المبهم وهو مبهم السند.

أمثلة لمبهم السند:

كأن يقول الراوي مثلا: حدثني رجل أو حدثني ابن فلان أو أخبرني من أثق به أو حدثني بعض أصحابنا أو حدثني عمي أونحو ذلك.

وقد يعرف هذا المبهم من رواية ثانية وقد لايعرف.

مثال من عرف: حديث رافع بن خديج عن عمه في النهي عن المخابرة.

فهنا أبهم عم رافع بن خديج لكن عرف من رواية أخرىٰ أن اسمه ظهير بن رافع كما في غوامض الأسماء المبهمة لابن بَشْكُوال (رقم٢٦٦).

أمثلة لمبهم المتن:

كأن يقول الصحابي جاء رجل إلىٰ النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم أو نحو ذلك.

ومن أمثلة ذلك حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أن رجلاً قال: يا رسول الله الحج في كل عام ؟...» الحديث.

فهنا أبهم الرجل لكنه عرف برواية أخرىٰ وهو الأقرع بن حابس.

وكذلك حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن امرأة سألت النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم عن غسلها من المحيض ؟ قال: «**خذي فرصة من مسك فتطهري بها...**» الحديث.

واسم هذه المرأة: أسماء بنت شكل علىٰ الصحيح والله أعلم.

كيف يعرف المبهم؟

يستدل علىٰ معرفة المبهم بما يلي:

١- أن يرد اسم هذا المبهم في بعض طرق الحديث.

٢- بتنصيص أهل السير علىٰ اسم هذا المبهم.

فائدة معرفة المبهم:

زوال الجهالة عنه إن كان في الإسناد؛ لأن صحة الحديث تتوقف علىٰ معرفته، وقد صنف في هذا الخطيب وغيره.

حكم المبهم:

١- المبهم في السند:

إذا ورد في السند رجل مبهم ثم وردت تسمية هذا المبهم من طريق أخرىٰ فإننا ننظر في هذا المبهم الذي صُرِّح باسمه أثقة أم ضعيف فنحكم من خلال هذا علىٰ الحديث صحة أو ضعفًا أما إذا بقي المبهم علىٰ إبهامه ولم يعرف فإننا لا نقبل حديثه ويضعف الحديث.

قال الحافظ ابن حجر في النزهة: « ولا يقبل حديث المبهم مالم يسم لأن شرط قبول الخبر عدالة رواته ومن أبهم اسمه لا يعرف عينه فكيف عدالته؟

وكذا لا يقبل خبره ولو أبهم بلفظ التعديل كأن يقول الراوي عنه: (أخبرني الثقة) لأنه قد يكون ثقة عنده مجروحًا عند غيره وهذا علىٰ الأصح في المسألة » اهـ المراد

٢- المبهم في المتن:

المبهم في المتن لا يؤثر علىٰ صحة الحديث إلا أن معرفة مبهم المتن له فوائد منها:

نسبة الفضيلة إلىٰ الصحابي لو كان في الحديث الذي أبهم فضيلة له.

كما أن من فوائد معرفة مبهم المتن؛ ليعرف هل هو متقدم في الإسلام أم متأخر؛ فإن هذا يفيد عند التعارض لمعرفة الناسخ والمنسوخ.

وهنالك فوائد أخرىٰ ذكرها السيوطي في التدريب نقلاً عن أبي زرعة العراقي.

فائدة: الفرق بين المبهم والمهمل:

أن المبهم لم يذكر له اسم كما تقدم، والمهمل يذكر اسمه مع الاشتباه.

فيقول البخاري مثلاً: حدثنا محمد، فهذا مهمل يحتاج إلىٰ معرفة أبيه ونسبه حتىٰ نعرف من هو لكي لا يشتبه بغيره.

(العالي والنازل)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١٤- وَكُـــلُّ مَـــا قَلَّـــتْ رِجَالُـــهُ عَـــلا وَضِـــدُّهُ ذَاكَ الَّـــذِي قَـــدْ نَـــزَلا

الشرح:

(وكل ما قلت رجاله علا): شرع الناظم في تعريف أحد أنواع العلو وهو علو المسافة، وأهمل النوع الآخر وهو العلو بقدم سماع الراوي أو وفاته، وكأنه عَبر بالأشهر.

وقد عرّف العلو بنوعيه السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال:

العلو: هو قلة الوسائط في السند أو قدم سماع الراوي أو وفاته.

وقد قسمه أهل العلم منهم أبو الفضل بن طاهر وبعده ابن الصلاح ومن تابعه كالنووي والعراقي وابن جماعة وغيرهم إلى خمسة أقسام:

١- القرب من رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بسند صحيح ويسمىٰ العلو المطلق.

٢- القرب من إمام من أئمة الحديث ذي صفة عالية كالحفظ والضبط ونحوهما من الصفات المقتضية للترجيح مثل الإمام مالك، والشافعي وغيرهما.

٣- القرب إلىٰ كتاب من كتب الحديث المعتبرة كالصحيحين والسنن الأربع واستعمله بعضهم بالنسبة لمسند أحمد.

٤- ماكان علوا بقدم موت الراوي عن شيخ علىٰ موت راو عن ذلك الشيخ وإن كانا متساويين في العدد.

مثاله: رواية سهل بن زنجلة عن وكيع ورواية علي بن حرب عن وكيع.

فسهل أعلىٰ من علي بن حرب لأنه مات قبل علي بن حرب بعشرين سنة وذلك مع تساوي العدد في الإسنادين.

ومثاله أيضًا: قتيبة بن سعيد يروي عن مالك ومات سنة اثنتين وأربعين ومائتين ويروي عن مالك عبدالله بن وهب ومات سنة ثمان وتسعين ومائة،

فهما سواء في مالك لكن ابن وهب لقدم موته وجلالته لا يوازيه قتيبة مع توثيقه وصلاحه.

٥- تقدم السماع من الشيخ؛ فمن تقدم سماعه من شيخ كان أعلىٰ ممن سمع من ذلك الشيخ نفسه بعده.

مثل: أن يكون سماع أحدهما من ستين سنة مثلاً والآخر من أربعين سنة ويتساوىٰ العدد إليهما؛ فإن الذي سمع من ستين سنة أعلىٰ من الذي سمع من أربعين سنة، سواء تقدمت وفاته عن الآخر أولا؛

لأنه أقدم في سماعه من الشيخ.

فائدة علو الإسناد وفضله:

الإسناد خصيصة لهذه الأمة، لذا كان أهل الحديث يتنافسون في علو السند من حيث أنه سنة من سنن السلف، والسند العالي مريح لا سيما عند المحققين المتأخرين؛ فسند فيه ثلاثة مثلا أسهل في الحفظ والبحث عن تراجم رجاله من سند آخر فيه ستة.

كما أن العلو احتمال الخطأ فيه أقل؛ لأن كل راو من رواته يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً؛ ففي قلتهم قلة جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل.

ولذلك قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: طلب السند العالي سنة عمن سلف.

وقال ابن معين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لما سُئِل ما الذي تشتهيه أو أي شيء أحب إليك ؟

قال: سند عالي وبيت خالي.

وقال آخر: قرب الإسناد قربة إلىٰ الله تعالىٰ.

ويجدر التنبيه هنا أن تفضيل العالي علىٰ النازل في حالة صح الإسناد؛ لأن العلو مع الضعف بسبب بعض رواته لا اعتداد به ولا التفات إليه خصوصاً إن اشتد الضعف حيث كان من طريق بعض الكذابين الذين ادعوا السماع من الصحابة كأبي هُدْبَة إبراهيم بن هدبة وغيره.

(وضده): أي: ضد العالي.

(ذاك الذي قد نزلا): لبعده، والنازل عكس العالي وهو كثرة الوسائط في السند أو تأخر وفاة الراوي أو سماعه.

وهو مفضول علىٰ الصحيح وقيل بتفضيله علىٰ العالي؛ لأن التعب فيه أكثر بالنظر إلىٰ الفحص والتتبع والبحث عن كل رواية فالأجر فيه أكثر.

وهذا قول ضعيف لأن كثرة المشقة ليست مطلوبة لنفسها ومراعاة المعنىٰ المقصود من الرواية وهو الصحة الأولىٰ.

والمعتمد تفضيل العالي علىٰ النازل.

قال العراقي: « وذلك أن المقصود من الحديث التوصل إلىٰ صحته وبُعْدُ الوهم وكلما كثر رجال الإسناد تطرق إليه احتمال الخطأ والخلل وكلما قَصُرَ السند كان أسلم اللهم إلا أن يكون رجال السند النازل أوثق أو أحفظ أو أفقه ونحو ذلك فالنزول حينئذ ليس بمذموم بل فاضل ». اهـ

وقسموا النازل خمسة أقسام -ايضـًا- فإن كل قسم من العلو يقابل قسمـًا من أقسام النزول.

حكم العالي والنازل:

يحكم علىٰ العالي والنازل بحسب الحال.

(الموقوف)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١٥- وَمَـا أَضَـفْتَهُ إِلَـى الأَصْـحَابِ مِـنْ قَـوْلٍ وَفِعْـلٍ فَهُـوَ مَوْقُـوفٌ زُكِـنْ

الشرح:

(وما أضفته): أي والذي نسبته وعزوته.

(إلىٰ الأصحاب): جمع صاحب، والمراد بهم أصحاب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واللام للجنس؛ أي أضفته إلىٰ جنس الأصحاب، وليس كلهم مرادا للناظم؛ فاللام للجنس مبطلة لمعنىٰ الجمعية، أي: والحديث المضاف إلىٰ صحابي.

والصحابي: هو من لقي النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مؤمنا به ومات علىٰ الإسلام.

(من قول وفعل): أي: ما أضيف إلىٰ الصحابي من قول أو فعل بشرط ألا يكون له حكم الرفع، وهو ما لا مجال للرأي فيه.

فخرج بهذا القيد: مايروي الصحابي مما لامجال للرأي فيه فهذا يأخذ حكم المرفوع علىٰ أن يكون هذا الصحابي معروفا بعدم الأخذ عن أهل الكتاب، كقول عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: « فرضت الصلاة ركعتين ركعتين، فأقرت في السفر وزيدت في الحضر ».

(فهو موقوف زكن): أي موقوف علىٰ الصحابي سواء كان سنده متصلا، أو منقطعا، وسواء أضافه التابعي أو من دونه؛ فالعبرة في تسميته موقوفا إضافته إلىٰ

الصحابي مع خلوه من قرينة تدل علىٰ الرفع، ولايطلق الوقف علىٰ قول غير الصحابي أو فعله إلا مقيدا، فيقال: هذا موقوف علىٰ الزهري مثلا.

ومعنىٰ (زُكِن): أي: عُلِم.

فالموقوف: هو ما أضيف إلىٰ الصحابي من قول أو فعل مع عدم وجود قرينة تدل علىٰ الرفع.

أمثلة الموقوف:

١- الموقوف القولي:

مارواه البخاري معلقا عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: « حدثوا الناس بما يعرفون أتريدون أن يكذب الله ورسوله؟ ».

وكقول عمار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: « ثلاث من جمعهن فقد جمع الإيمان: الإنصاف من نفسك، وبذل السلام للعالَم، والإنفاق من الإقتار ».

وكذا قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: « اخشوشنوا، فإن النعم لاتدوم ».

٢- الموقوف الفعلي:

كفعل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في إتمامه الصلاة في حجته بمنىٰ، وصلاته للظهر أربعا والعصر أربعا.

وكذا ماقاله البخاري: وأم ابن عباس وهو متيمم.

وكإيتار ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا علىٰ الدابة في السفر.

حكم الموقوف:

منه الصحيح ومنه الحسن ومنه الضعيف.

فائدة: قول الصحابي وإن صح لايكون حجة إن خالف دليلا؛ يكون من أقواله أو فعلا من أفعاله وماهو بمعصوم عن الخطأ.

قال الناظم:

رأي الصحابي علىٰ الأصحاب لا يكون حجة في قول من خلا

والذين قبلوا قول الصحابي واحتجوا به اشترطوا لذلك شروطا وهي:

١- ألّا يخالف دليلا.

٢- ألّا يخالفه غيره من الصحابة.

٣- أن يشتهر قوله.

(المرسل)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١٦- وَمُرْسَـــلٌ مِنْـــهُ الصَّـــحَابِيُّ سَـــقَطْ .....

الشرح:

(**ومرسل منه الصحابي سقط**): **المرسل في اللغة:** مأخوذ من الإرسال وهو الإطلاق؛ فكأن الراوي أطلق الإسناد ولم يقيده براو معروف.

أو من قولهم: ناقة مرسال، أي: سريعة السير؛ كأن المرسل أسرع فيه فحذف بعض إسناده.

ويجمع علىٰ مراسل و مراسيل، مثل مفتاح يجمع علىٰ مفاتح ومفاتيح ومسند يجمع علىٰ مساند ومسانيد.

وهذا البيت مما انتقد علىٰ الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ إذ أننا لو تأكدنا أن الساقط هو الصحابي فقط؛ لقبلنا الحديث لأن الصحابة كلهم عدول، والمعروف أن المرسل من أقسام الضعيف؛ وذلك لاحتمال أن يكون الساقط غير الصحابي مع الصحابي، وقد يكون هذا الساقط ضعيفا، وقد يكون ثقة، وقد يكون واحدا أو أكثر؛ فلهذا الاحتمال رد المرسل، وهذا الذي عليه جمهور المحدثين خلافا لمن شذ من المالكية والحنفية؛ فإنه لا عبرة بخلافهم هنا، والله أعلم.

وقد استدرك بعضهم علىٰ الناظم هذا البيت؛ فقال:

ومرســـل مـــن فـــوق تـــابع ســـقط وقـــل غريـــب مـــا روىٰ راو فقـــط

وهذا استدراك صحيح.

فعلى هذا فتعريف المرسل في الاصطلاح: هو ما أضافه التابعي إلىٰ النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ دون ذكر من حدثه بذلك سواء كان من كبار التابعين أو صغارهم.

وكبار التابعين نحو: قيس بن أبي حازم وسعيد بن المسيب وأمثالهم.

وصغار التابعين نحو: محمد بن شهاب الزهري، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري وأمثالهم.

مثال على المرسل من كبار التابعين:

ما أخرجه النسائي عن سعيد بن المسيب عن رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم قال: «**من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه**».

مثال على المرسل من صغار التابعين:

ما رواه أبو داود في المراسيل عن الزهري: «أن النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم استعان بناس من اليهود في خيبر في حربه فأسهم لهم».

حكم المرسل:

المرسل من أقسام الضعيف.

والعلة في رد المرسل جهالة الساقط في الإسناد.

قال العراقي في ألفيته:

واحتج مالك كذا النعمان ... به وتابعوهما ودانوا

ورده جماهر النقاد ... للجهل بالساقط في الإسناد

تنبيه: قال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المقدمة: « لم نعد في أنواع المرسل ونحوه مايسمىٰ في أصول الفقه مرسل الصحابي مثل مايرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يسمعوه منه؛ لأن ذلك في حكم الموصول المسند لأن روايتهم عن الصحابة والجهالة بالصحابي غير قادحة؛ لأن الصحابة كلهم عدول، والله أعلم ». اهـ

(الغريب)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

..... وَقُـــلْ غَرِيـــبٌ مَـــا رَوَى رَاوٍ فَقَـــطْ

الشرح:

(**وقل غريب ما روىٰ راوٍ فقط**): أي: والحديث الغريب.

والغريب لغة: المنفرد عن وطنه سمي بذلك لانفراد راويه عن غيره.

اصطلاحًا: ما رواه راو متفرداً بروايته في أي موضع من السند.

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معرفة علوم الحديث: « الحديث الذي يتفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب، وكذلك الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره، إما في متنه وإما في إسناده ». اهـ

مثال الغريب:

حديث: «**إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ مانوىٰ...**» الحديث.

تفرد بروايته عن الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ثم علقمة عنه ثم محمد بن إبراهيم التيمي عنه ثم عنه يحيىٰ بن سعيد الأنصاري ثم اشتهر بعد ذلك.

حكم الغريب:

منه الصحيح كأفراد الصحيح مثلاً ومنه الحسن وأكثره ضعيف.

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: « لا تكتبوا هذه الغرائب، فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء ». اهـ

فائدة (١): ذكر بعض أهل العلم أن البخاري يشترط في صحيحه تعدد الرواة لكل خبر ولا يكتفي بخبر الواحد، وممن أومأ إلىٰ هذا الحاكم، وصرح به ابن العربي بأنه شرط البخاري، وكذا صرح به الكرماني شارح البخاري، ويفهم من كلام البيهقي في بعض المواضع، وهذا القول غير صحيح؛ أي القول بأن البخاري يشترط تعدد الرواة ولا يكتفي بخبر الواحد، ومما يؤكد ذلك أن البخاري افتتح صحيحه بحديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**إنما الأعمال بالنيات**»، وهو حديث غريب، فهو فرد مطلق في أربع من طبقات السند كما تقدم، وكذا آخر حديث في الصحيح: «**كلمتان خفيفتان علىٰ اللسان ثقيلتان في الميزان...**» تفرد بروايته عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أبوهريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعنه تفرد بروايته أبو زرعة بن عمرو بن جرير البجلي وعنه تفرد به عمارة بن القعقاع وعنه محمد بن فضيل وعنه انتشر، يعني في أربع طبقات حصل التفرد كالأول؛ ففي هذا رد علىٰ من اشترط العدد في الرواية عن البخاري، والله أعلم.

فائدة (٢): قول الناظم (**وقل غريب ماروىٰ راو فقط**): هذا كالموقوف أخره عن صاحبيه المرفوع والمقطوع لعدم مراعاته الترتيب، وإلا فالأصل أن يذكر الغريب مع العزيز والمشهور، كما أن الموقوف الأولىٰ أن يذكر مع المرفوع والمقطوع، ولكن هذا يغتفر للناظم نظراً لقصر هذا النظم وسهولة حفظه، وإلا لو كان النظم طويلاً لكان هذا معيباً ولزمه الترتيب، والله أعلم.

(المنقطع)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١٧- وَكُـــلُّ مَـــا لَـــمْ يَتَّصِـــلْ بِحَـــالِ إِسْـــنَادُهُ مُنْقَطِـــعُ الأَوْصَـــالِ

الشرح:

(**وكل ما**): أي: وكل مروي.

(**لم يتصل بحالٍ**): أي: لم يتصل إسناده بحال من الأحوال؛ بأن سقط منه راو أو أكثر في أول السند أو وسطه أو آخره هذا ظاهر عبارة الناظم- رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد عرفه الناظم هنا علىٰ المعنىٰ اللغوي العام للانقطاع فيدخل فيه المعلق والمعضل والمرسل.

أما تعريفه الخاص به المشهور عند المحدثين فهو: ماسقط من أثناء سنده راوٍ أو أكثر ليس علىٰ التوالي لا من أول السند ولا آخره، فخرج بهذه القيود؛ المعلق والمعضل والمرسل.

مثال على المنقطع:

قال الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: « حدثنا علي بن خمشاذ العدل، ثنا هشام بن علي، ثنا حسين بن محمد، ثنا شيبان، عن قتادة، عن سليمان اليشكري، عن أبي الأشعث، عن عبادة بن الصامت قال: بايعنا رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علىٰ ألا نخاف في الله لومة لائم ».

قال العلامة الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أحاديث معلة ظاهرها الصحة (١٧٠): « وإذا نظرت إلىٰ هذا السند وجدته صحيحا وليس كذلك فقتادة لم يسمع من سليمان اليشكري كما في "تهذيب التهذيب" في ترجمة سليمان بن قيس اليشكري ».اهـ

فهذا الحديث منقطع بعدم السماع.

مثال آخر:

مارواه أبو داود قال: حدثنا سليمان بن داود المهري قال: أنبأنا ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب قال وهو علىٰ المنبر: « يا أيها الناس، إن الرأي إنما كان من رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ مصيبا لأن الله كان يريه وإنما هو منا الظن والتكلف ».

قال المنذري رَحِمَهُٱللَّهُ: « وهذا منقطع الزهري لم يدرك عمر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ فلم يتصل السند ».

وهذا انقطاع بسبب عدم الإدراك.

حكم المنقطع:

المنقطع من قسم الضعيف؛ للجهالة بحال الراوي الساقط من الإسناد خلافا للإمام مالك رَحِمَهُٱللَّهُ.

(**إسناده منقطع الأوصال**): الأوصال: المفاصل، وجيء به في البيت تتميما فهو منقطع الأعضاء غير متصل بسبب السقط الحاصل فيه، والله أعلم.

فائدة: الفرق بين المنقطع والمقطوع:

أولا: المنقطع من صفات السند، أما المقطوع فهو من صفات المتن.

ثانيا: أن المنقطع ضعيف عند المحدثين، أما المقطوع فمنه الصحيح ومنه الحسن ومنه الضعيف، والله أعلم.

(المعضل)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١٨- وَالمُعْضَـــلُ السَّـــاقِطُ مِنْـــهُ اثْنَـــانِ .....

الشرح:

(**والمعضل الساقط منه اثنانِ**): **المعضل لغة:** اسم مفعول مأخوذ من قوله أعضله فلان إذا أعياه أمره.

وسمي الحديث بهذا لأن المحدث الذي حدث به كأنه أعضله وأعياه فلم ينتفع به من يرويه.

واصطلاحاً: ماسقط من إسناده راويان فأكثرعلىٰ التوالي من أي موضع ليس من أول السند.

فخرج بقيد (**ليس من أول السند**): المعلق الذي يكون السقط فيه من جهة المصنف.

مثال المعضل:

مارواه الحاكم بسنده إلىٰ القعنبي عن مالك: أنه بلغه أنَّ أبا هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف، ولايكلف من العمل إلا مايطيق**».

قال الحاكم: « هذا حديث معضل عن مالك، أعضله هكذا في الموطأ ». اهـ

وسبب الإعضال سقوط راويين علىٰ التوالي بين مالك وأبي هريرة وهما محمد بن عجلان وأبوه.

فقد وصل مالك هذا الحديث خارج الموطأ عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة ووصله مسلم (١٦٦٢) من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن عجلان عن أبي هريرة.

وقال ابن عبدالبر في التمهيد: « رواه إبراهيم بن طهمان عن مالك عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة وتابعه النعمان بن عبدالسلام عن مالك ». اهـ

حكم المعضل:

ضعيف عند المحدثين لجهالة الساقطين من السند.

قال الحافظ في النكت: « قال الجوزجاني: المعضل أسوأ حالا من المنقطع، والمنقطع أسوأ حالا من المرسل، والمرسل لا تقوم به حجة.

قلت (أي الحافظ): وإنما يكون المعضل أسوأ حالا من المنقطع إذا كان الانقطاع في موضع واحد من الإسناد وأما إذا كان في موضعين أو أكثر فإنه يساوي المعضل في سوء الحال، والله تعالىٰ أعلم ». اهـ

وقال بعضهم في تعريفه للمعضل:

ومعضـــلٌ مـــن راويـــين خـــالي فصـــاعدا لكـــن مـــع التـــوالي

(المدلس)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

..... وَمَـــا أَتَـــى مُدَلَّسًـــا نَوْعَـــانِ

١٩- الأَوَّلُ الإِسْـــقَاطُ للشَّـــيْخِ وَأَنْ يَنْقُـــلَ عَمَّـــنْ فَوقَـــهُ بِعَـــنْ وَأَنْ

٢٠- وَالثَّـــانِ لا يُسْـــقِطُهُ لَكِـــنْ يَصِـــفْ أَوْصَـــافَهُ بِمَـــا بِـــهِ لا يَنْعَـــرِفْ

الشرح:

(وما أتىٰ مدلسًا نوعان): أي: والحديث الذي أتىٰ حال كونه مدلسًا -بفتح اللام المشددة - وهو من الدَّلَس، وهو اختلاط الظلام بالنور.

قال البقاعي: « التدليس مأخوذ من الدَّلَس بالتحريك وهو اختلاط الظلام الذي هو سبب لتغطية الأشياء عن البصر ».

وفي لسان العرب: « التدليس في البيع: كتمان عيب السلعة عن المشتري ».

فكأن الحديث المدلس اشتمل علىٰ عيب أخفي وأظهرعلىٰ أنه لا عيب فيه كالسلعة التي فيها تدليس وغش وإخفاء لعيب السلعة فتظهر كأنها لا عيب فيها.

وفي الاصطلاح: كما ذكر الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ نوعان، وهذا التقسيم الصحيح تبعًا لابن الصلاح ومن وافقه كالنووي وابن كثير وابن الملقن وابن جماعة والبِقاعي وابن حجر والسخاوي وغيرهم.

وقسمه العراقي ثلاثة أقسام، وجعله الزركشي أقساماً كثيرة.

قال البقاعي كما في النكت الوفيه (١/ ٤٥١) ونقله عنه الصنعاني في توضيح الأفكار (١/ ٣٧٦): « والتحقق أنه ليس إلا قسمان: تدليس الاسناد، وتدليس الشيوخ، ويتفرع

علىٰ الأول تدليس العطف وتدليس الحذف، وأما تدليس التسوية؛ فيدخل في القسمين فتارة يصف شيوخ السند بما لا يعرفون من غير إسقاط فتكون تسوية الشيوخ وتارة يسقط الضعفاء فتكون تسوية السند وهذا يسميه القدماء تجويداً فيقولون جوَّدَه فلان يريدون ذكر من فيه من الأجواد وحذف الأدنياء». اهـ

الأول: تدليس الإسناد:

وهو أن يروي الراوي عن شيخه الذي لقيه وسمع منه حديثًا لم يسمعه منه بصيغة توهم السماع كـ"عن"، و "أن" ونحو ذلك،

وقد يصرح بالتحديث لا علىٰ سبيل الكذب كما سيأتي في تدليس الحذف.

وقد سماه الناظم تدليس الإسقاط وحده بحده الصحيح فقال:

(الأَوَّلُ الإِسْـــــقَاطُ للشَّـــــيْخِ وَأَنْ يَنْقُـــلَ عَمَّـــنْ فَوقَـــهُ بِعَـــنْ وَأَنْ) :

وقد يكون الساقط واحداً أو أكثر.

وإذا روىٰ الراوي عمن عاصره ولم يثبت لُقِيَّه له شيئًا بصيغة محتملة فهو الإرسال الخفي، ومنهم من ألحقه بالتدليس والأَولىٰ التفرقة لتتميز الأنواع.

ويتفرع تدليس الإسناد إلى فروع منها:

١- تدليس التسوية:

وهو رواية الراوي عن شيخه الثقة وهذا الثقه رواه عن ضعيف عن ثقة؛ فيأتي الراوي المدلس فيسقط الضعيف بين الثقتين الذين لقي أحدهما الآخر فيجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل؛ فيستوي الإسناد كله ثقات ويجوده.

وهذا شر أقسام التدليس؛ لأن الثقة الأول قد يكون غير معروف بالتدليس، ورواه عن ثقة فيحكم له بالصحة وفي هذا تغرير شديد.

وأشهر من كان يفعل هذا النوع هو بقية بن الوليد ولذلك قيل فيه: « أحاديث بقية ليست نقية فكن منها علىٰ تقية »، وكذلك الوليد بن مسلم.

مثاله: مارواه ابن أبي حاتم في العلل قال: سمعت أبي؛ وذكر الحديث الذي رواه اسحاق بن راهويه عن بقية: حدثني أبو وهب الأسدي عن نافع عن ابن عمر حديث: «**لا تحمدوا إسلام المرء حتىٰ تعرفوا عقدة رأيه**».

فقال أبي (أي: أبو حاتم):« هذا الحديث له أمرٌ قلَّ من يفهمه، روىٰ هذا الحديث عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وعبيد الله بن عمرو كنيته أبو وهب وهو أسدي؛ فكنَّاه بقية ونسبه إلىٰ بني أسد لكي لا يُفطَن له حتىٰ إذا تُرِكَ إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدىٰ له »اهـ

٢- تدليس القطع أو الحذف أو السكت:

وهو ألَّا يأتي بصيغة الرواية أصلًا مع سياق المروي عن بعض شيوخه أو يصرح بالتحديث فيقول: حدثني أو سمعت ثم يسكت ولا يسمي أحدًا وينوي قطع الكلام، ثم يذكر راويًا من شيوخه لم يسمع المروي منه، ويسوقه بسنده، ويقتصر علىٰ قوله مثلًا: الزهري عن أنس.

قال ابن سعد: « عمر بن علي المقدمي ويكنىٰ أبا حفص وكان ثقة وكان يدلس تدليسًا شديدًا وكان يقول: سمعت وحدثنا ثم يسكت ثم يقول: هشام بن عروة عن الأعمش ».

٣- تدليس العطف:

وهو أن يصرح بالتحديث في شيخ له، ويعطف عليه شيخًا آخر، ولا يكون سمع ذلك من الثاني.

القسم الثاني: تدليس الشيوخ:

وهو أن يروي المدلس عن شيخه حديثًا سمعه منه، ولا يسقطه ولكن يسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بمالا يعرف به، أو عرف به ولكنه لم يشتهر به كي لا يعرف ولا يهتدىٰ إليه.

وإلىٰ هذا القسم أشار الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ **فقال:**

(والثانِ): بحذف الياء للضرورة.

(لا يسقطه): أي لا يسقط الراوي شيخه الذي حدثه بالحديث بل يذكره.

(لكن يصف أوصافه بما به لا ينعرف): فيصفه أو يكنيه أو يسميه أو يلقبه بما به لا يعرف أو لا يشتهر به هذا الشيخ.

وقوله: (لا ينعرف): انتقد بعض أهل العلم هذه اللفظة، وقالوا: كان الأولىٰ أن يقول:

وَالثَّـــانِ لا يُسْـــقِطُهُ لَكِـــنْ يَصِـــفْ أَوْصَـــافَهُ بِمَـــا بِـــهِ لا يَنْعَـــرِفْ

لأن (لا ينعرف) لا يعرف لغة، والله أعلم.

مثاله: قول أبي بكر بن مجاهد-أحد أئمة القراء-: « حدثنا عبد الله بن أبي عبدالله...».

يريد به أبا بكر بن أبي داود السِّجِستاني، فهو بصنيعه هذا وعر الطريق علىٰ من يريد الوقوف علىٰ حاله وجعله شاقًا.

حكم التدليس:

أما تدليس الإسناد فهو مذموم جداً بكل فروعه، وأشدها تدليس التسوية.

قال شعبه: « التدليس أخو الكذب ».

وأما تدليس الشيوخ قال البدر بن جماعة في (المنهل الروي): « وهذا أخف من الأول، وتختلف الحال في كراهيته بحسب اختلاف القصد الحامل عليه، وهو إما لكونه ضعيفًا أو صغيرًا أو متأخر الوفاة أو لكونه مكثرًا عنه فيكره تكراره علىٰ صورة واحدة وهو أخفها.. »اهـ

فإن كان لضعف الراوي حتىٰ لا تظهر روايته عن الضعفاء فهذا محرم؛ لتضمنه الغش والخيانة.

وإن كان لصغر سنه عن المدلس حتىٰ شاركه في الأخذ عنه من هو دونه، فالكراهة ولا يقبل لأنه رواية مجهول إلا إذا عرف من روىٰ عنه.

وأخفها كما تقدم من كلام ابن جماعة ماكان التدليس بسبب كونه مكثراً عنه؛ فيكره تكراره علىٰ صورة واحدة.

(الشاذ)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢١- وَمَـــا يُخَـــالِفْ ثِقَـــةٌ فِيـــهِ المَـــلا فَالشَّـــاذُ .....

الشرح:

(**وما يخالف**): بالجزم فعل الشرط وجوابه مدخول الفاء الآتي (فالشاذ).

(**ثقة**): أي عدل ضابط.

(**فيه**): أي في الحديث في متنه أو سنده بزيادة أونقصان.

(**الملا**): الجماعة الثقات.

(**فالشاذ**): **الشاذ لغة:** المنفرد عن الجمهور.

وفي الاصطلاح هنا الناظم عرف الشاذ بتعريف الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجماعة من علماء الحجاز حيث عرف الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ الشاذ بأنه مخالفة الثقة للثقات، وهو الذي اختاره الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال الحافظ العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وذو الشـــذوذ مـــا يخـــالف الثقـــة فيـــه المـــلا فالشـــافعي حققـــه

وأحسن تعريف للشاذ ما عرفه به الحافظ في النزهة فقال: هو ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولىٰ منه.

والتعبير بالمقبول أفضل؛ ليشمل رجال الصحيح والحسن.

وقوله: (لمن هو أولىٰ منه): أي: أرجح منه عددًا أو وصفًا.

ويقع الشاذ في السند أو المتن أو في كليهما.

ويقابل الشاذ المحفوظ.

مثال الشاذ في السند:

ما رواه حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن عوسجة أن رجلًا توفي علىٰ عهد رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ولم يدع وارثًا إلا مولىٰ هو أعتقه.

فإن المحفوظ مارواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمرو عن عوسجة عن ابن عباس.

مثال الشاذ في المتن:

ما رواه أبو داود وغيره من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعًا: «**إذا صلىٰ أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه**».

فإن المحفوظ روايته من فعل النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم لا من قوله، وانفرد عبد الواحد بهذا اللفظ.

حكم الشاذ:

الشاذ من أقسام الضعيف، بخلاف المحفوظ؛ فإنه مقبول لاشتماله علىٰ صفة مقتضية للترجيح ككثرة عدد أو قوة حفظ أو ضبط.

فائدة: حكم زيادة الثقة:

اختلف أهل العلم في زيادة الثقة؛ فبعضهم قبلها مطلقًا وممن قال بهذا ابن الصلاح وتبعه النووي وهذه طريقة الفقهاء والأصوليين، ومنهم من فصل القول في هذا وهو

الراجح؛ فزيادة الثقة مقبولة إذا كانت من متقن ولم يخالفه من هو أولىٰ منه من حيث العدد أو الإتقان.

وزيادة الثقة صورتها كما ذكر ابن رجب في شرح العلل: « أن يروي جماعة حديثا واحدًا بإسناد واحد ومتن واحد فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة » اهـ

والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين؛ كعبد الرحمن بن مهدي ويحيىٰ بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل ويحيىٰ بن معين وعلي بن المديني والبخاري وأبي زرعة وغيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بزيادة الثقة، ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة. ذكر هذا الحافظ في النزهة.

وسئل العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن زيادة الثقة كما في (الدرر في مسائل المصطلح والأثر) فقال: « الذي فهمناه أن الراجح عند أئمة العلم والذي نحن نجري عليه أن زيادة الثقة مقبولة إذا كان ليس هناك من هو أرجح منه حفظًا أو كثرة، فزيادة الثقة بهذا القيد مقبولة، وليس علىٰ الإطلاق كما هو مذهب بعض الأصوليين ».اهـ

(المقلوب)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

....

٢٢- إِبْـــدَالُ رَاوٍ مَـــا بِـــرَاوٍ قِسْـــمُ وَقَلْـــبُ إِسْـــنَادٍ لِمَـــتْنٍ قِسْـــمُ

الشرح:

(**والمقلوب**): **لغة:** مشتق من القلب، وهو تبديل شيء بآخر.

(**قسمان**): أي: في الاصطلاح: قسمان.

(**تلا**): أي: تبع الشاذ في النظم، ثم ذكرهما.

أو تلا أحدهما الآخر.

(**إبدال راوٍ ما براوٍ قسم**): كأن يكون الحديث مشهورا بسالم؛ فيبدله بنافع مثلا، فيصير غريبا، وكحديث مشهور بـ (مالك) فيجعل مكانه عبيدالله بن عمر ونحو ذلك، وممن كان يفعل ذلك من الوضاعين حماد بن عمرو النصيبي وإسماعيل بن أبي حية اليسع، وبهلول بن عبيد الكندي.

وقد يقع القلب في الاسم مثل: مرة بن كعب؛ فيقلبه كعب بن مرة، أو نصر بن علي؛ فيقلبه علي بن نصر، وهكذا.

(**وقلب إسنادٍ لمتنٍ قسمُ**): أي: يقلب إسناد متن فيجعله علىٰ متن آخر، ومتن هذا يجعله علىٰ إسناد آخر.

وقد يفعل هذا بقصد الإغراب؛ فيكون كالوضع، وقد يفعل اختبارا لحفظ المحدث كما فعل محدثوا بغداد في اختبارهم لحفظ الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والقلب الذي بقصد الاختبار لا يجوز أن يستمر بل ينتهي بانتهاء الحاجة، ولا بد أن يبين الصواب قبل أن ينفض المجلس لئلا يحفظ علىٰ الخطأ، فشرطه أن ينتهي بانتهاء الحاجة.

وقد يقع القلب وهمًا، وهذا يكون من المقلوب أو المعل.

وما ذكره الناظم من القسمين إنما هو القلب في الإسناد وقد يقع القلب في المتن.

فالخلاصة في هذا: أن المقلوب اصطلاحًا على قسمين:

الأول: مقلوب السند:

وحقيقته: إبدال من يعرف برواية غيره فيدخل فيه إبدال راو مكان راو أو أكثر حتىٰ الإسناد كله، وإبدال اسم مكان اسم كمرة بن كعب فيجعل كعب بن مرة، وقد يقع هذا عمدًا لقصد الإغراب أو الاختبار، وقد يقع وهمًا.

والثاني: مقلوب المتن:

وسماه بعضهم المنقلب؛ وهو أن يكون علىٰ وجه فينقلب بعض لفظه علىٰ الراوي فيتغير معناه وربما انعكس المعنىٰ.

مثال مقلوب السند:

مارواه عمرو بن خالد الحراني عن حماد النصيبي - وحماد وضاع كما في الميزان- عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعًا: «**إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدؤهم بالسلام...**» الحديث.

قلبه حماد فجعله عن الأعمش، وإنما هو معروف بسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة هكذا رواه مسلم في صحيحه.

مثال مقلوب المتن:

حديث أبي هريرة عند مسلم في السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله وفيه: «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتىٰ لا تعلم يمينه ما تنفق شماله»؛ فهذا مما انقلب علىٰ أحد الرواة وإنما هو: «**حتىٰ لا تعلم شماله ما تنفق يمينه**» كما في صحيح البخاري وغيره.

وكذا حديث: «كلوا واشربوا حتىٰ يؤذن بلال فإن ابن أم مكتوم يؤذن بليل» في صحيح مسلم؛ فهذا مما انقلب علىٰ بعض الرواة، وإنما هو: «**كلوا واشربوا حتىٰ يؤذن ابن أم مكتوم فإن بلالًا يؤذن بليل**».

فائدة: ادعىٰ ابن القيم القلب في حديث البروك: «**إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه قبل ركبتيه**»؛ فذكر ابن القيم أن الحديث انقلب علىٰ راويه، والصحيح أن الحديث ليس بمقلوب ولا يوجد تناقض فيه؛ بل هو أرجح من حديث وائل بن حجر: «كان النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه»، ولا تناقض في الحديث؛ فإن ركبتي البعير في رجليه الأماميتين؛ فهو يقدم ركبتيه عندما يبرك؛ فَأُمِرْنَا بالمخالفة بأن نقدم اليدين قبل الركبتين، وإلىٰ هذا ذهب مالك والأوزاعي وأهل الحديث، ورجحه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره من أهل العلم.

ومما يؤكد تقديم اليدين علىٰ الركبتين عند السجود حديث البراء في الصحيحين: «كان رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ إذا قال سمع الله لمن حمده لم يحنِ أحدٌ منا ظهره حتىٰ يقع النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ساجدًا ثم نقع سجودًا بعده»، وانحناء الظهر يكون في النزول علىٰ اليدين، والله أعلم.

حكم المقلوب:

إن كان مقلوب السند بقصد الإغراب؛ فلا يجوز قطعًا، وإن كان بقصد الاختبار؛ فإنه يجوز بقدر الحاجة، وينتهي بانتهاء الحاجة؛ فيبين الصواب قبل أن ينفض المجلس.

وأما مقلوب المتن؛ فيرجح الصواب فيه ويبين، والله أعلم.

(الفرد)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٣- وَالفَـــرْدُ مَـــا قَيَّدْتَـــهُ بِثِقَـــةِ أَوْ جَمْـــعٍ أَوْ قَصْـــرٍ عَلَـــى رِوَايَـــةِ

الشرح:

(والفرد): **الفرد لغةً:** الوتر، مأخوذ من التفرد.

وفي الاصطلاح: ينقسم إلى قسمين:

الأول: الفرد المطلق:

ماتفرد به راوٍ واحد، وهو الغريب لكن أكثر ما يطلق التفرد علىٰ ما إذا كان التفرد في أصل السند من جهة الصحابي؛ فيرويه تابعي واحد عن صحابي ولا يتابعه غيره في روايته عن ذلك الصحابي، وسواء تعدد التفرد بعد التابعي أم لا.

وهو نوعان:

١- تفرد راوٍ من الرواة بالحديث:

ومن أمثلته ما جاء في الصحيحين: حديث ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي العباس عن عبد الله بن عمر في حصار الطائف.

تفرد به ابن عيينة عن عمرو، وعمرو عن أبي العباس وأبو العباس عن عبدالله بن عمر.

٢- تفرد أهل بلد بالحديث دون غيرهم:

مثاله: ما رواه مسلم في صحيحه عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالت: «..والله لقد صلىٰ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علىٰ ابني البيضاءَ في المسجد سَهْل وأخيه».

قال الحاكم: « تفرد به أهل المدينة ورواته كلهم مدنيون ».

الثاني: الفرد النسبي: وينقسم إلى أقسام منها:

١- تفرد راوٍ عن راوٍ:

مثاله: حديث عبد الواحد بن أيمن عن أبيه عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قصة الكُدية التي عرضت لهم يوم الخندق.

أخرجه البخاري وقد تفرد به عبد الواحد عن أبيه.

وقد روي من غير حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٢- تفرد أهل بلد عن راوٍ:

ومثاله: حديث يزيد مولىٰ المنبعث عن زيد بن خالد الجهني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في اللقطة تفرد به أهل المدينة عنه.

٣- تفرد راوٍ عن أهل بلد:

وهو عكس الذي قبله وهو قليل جداً.

٤- تفرد أهل بلد عن أهل بلد:

ومثاله: ما رواه أبو داود من حديث جابر في قصة المشجوج: «**إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب علىٰ جرحه خرقة**».

قال ابن أبي داود فيما حكاه الدارقطني في (السنن): « هذه سنة تفرد بها أهل مكة وحملها عنهم أهل الجزيرة ».

(**ما قيدته بثقة**): هذا هو القسم الأول من تقسيمات الناظم وهو ما قيد بثقة.

كقولنا: (لم يروه ثقة إلا فلان).

(أو جمعٍ أو قصرٍ علىٰ رواية): أو جمع: أي جمع من الرواة من أهل بلد معين كالبصرة أو الكوفة، وهذا القسم الثاني من تقسيمات الناظم.

أو تفرد مقصور علىٰ رواية راوٍ معين عن راوٍ معين مع كونه مرويًا برواة آخرين، وهذا التقسيم الثالث من تقسيمات الناظم، وهو متعلق بالفرد النسبي كما تقدم معنا.

حكم الفرد:

إن كان مخالَفًا فهو الشاذ إن كان مقبولًا، وإلا فمنكر.

وإن لم يُخَالف وكان مقبولًا فمقبول، وإلا فضعيف.

(المُعَلُّ)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٤- وَمَـــا بِعِلَّـــةٍ غُمُـــوضٍ أَوْ خَفَـــا مُعَلَّـــلٌ عِنْـــدَهُمُ قَـــدْ عُرِفَـــا

الشرح:

(وما بعلة): أي: الحديث الذي تلبس بعلة.

(غموضٍ أو خفا): أي اشتمل علىٰ علة غامضة وخفية في سنده أو متنه أو فيهما معًا.

(معلّلٌ): بلامين، ويقال معلول وقد وجد في اصطلاح بعض المحدثين -أي المعلول- وهو من عل يعل فهو معلول وهذا اللفظ في هذا الباب صرح جمع من أهل العلم بأنه لحن.

وأما معلل فهو اسم مفعول من علل وعلله إذا شغله وألهاه.

أما أعله بكذا فالصواب في اسم المفعول منه معل (بلام واحدة) وهذا الذي قرره الحافظ العراقي.

وعلىٰ هذا فالمعلّ بلام واحدة هو الأجود في تسميته.

(عندهُمُ): أي عند أئمة الحديث.

(قد عُرِفَا): عرفه أهل الحفظ والفهم الثاقب لخفائه وغموضه.

والعلة القادحة وهي المرادة هنا: هي سبب خفي يقدح في صحة الحديث مع أن ظاهره السلامة منها.

والمعلّ: هو الحديث الذي اطلع فيه علىٰ علة خفية تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها.

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: « اعلم أن معرفة علل الحديث من أجلِّ علوم الحديث وأدقها وأشرفها وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه ».اهـ

وقال ابن مهدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: « معرفتنا له عند الجاهل كهانة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا الحذاق من العلماء كالبخاري والدارقطني ».اهـ(١)

وقد تكون العلة في السند وقد تكون في المتن وتعرف العلة بكثرة التتبع وجمع الطرق كما ذكر هذا ابن الصلاح وغيره.

وروي عن ابن المديني أنه قال: « الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه ».

وقد عدّ الحاكم في (معرفة علوم الحديث) عشرة أجناس من العلل ومثل لها وقال في آخرها: « فقد ذكرنا علل الحديث علىٰ عشرة أجناس في العلل وبقيت أجناس لم نذكرها ».اهـ

وقد تقع علة في السند ولا تكون قادحة في المتن كإبدال راو ثقة براو ثقة.

مثال ذلك: حديث يعلىٰ بن عُبيد عن الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعًا: «**البيعان بالخيار...**» الحديث.

---

(١) شرح القاري ومختصر ابن كثير.

فقد وهم يعلىٰ علىٰ سفيان الثوري في قوله (عمرو بن دينار) وإنما هو (عبد الله بن دينار)، وهذه العلة لا تقدح في المتن لأن كليهما ثقة، والله أعلم.

وقد تقع العلة في السند وتكون قادحة فيه وفي المتن.

مثال العلة القادحة في السند فتقدح فيه وفي المتن:

ما وقع لأبي أسامة الكوفي أحد الثقات، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وهو من ثقات الشاميين قدم الكوفة فكتب عنه أهلها، ولم يسمع منه أبو أسامة، ثم قدم بعد ذلك الكوفة عبدالرحمن بن يزيد بن تميم، وهو من ضعفاء الشاميين فسمع منه أبو أسامة وسأله عن اسمه فقال: عبدالرحمن بن يزيد، فظنَّ أبو أسامة أنه ابن جابر، فصار يحدث عنه وينسبه من قبل نفسه فيقول: حدثنا عبدالرحمن بن يزيد بن جابر فوقعت المناكير في رواية أبي أسامة عن ابن جابر وهما ثقتان فلم يفطِن لذلك إلا أهل النقد فميزوا ذلك ونصوا عليه كالبخاري وأبي حاتم وغير واحد(١).

مثال: معل المتن:

حديث نفي قراءة البسملة في الصلاة المروي عن أنس وذلك في الرواية التي تفرد بها مسلم في (صحيحه) من طريق الوليد بن مسلم وقد أعلّ الكثير من الأئمة كالشافعي والدارقطني والبيهقي وغيرهم هذه الرواية التي فيها التصريح بنفي قراءة البسملة بأن راويًا من رواة الحديث حين سمع قول أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «صليت خلف رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [سورة الفاتحة:١]».

---

(١) النكت علىٰ ابن الصلاح.

فظنّ هذا الراوي نفي قراءة البسملة؛ فروى الحديث على ما فهم فأخطأ، فكان نتيجة ذلك أن قال عقب الحديث: «فلم يكونوا يستفتحون القراءة بـ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾» مع أن رواية الأكثرين التي اتفق عليها البخاري ومسلم ليس فيها هذا التصريح، وهذه علة خفية أدركها الأئمة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

قال العراقي:

وعلـــة المـــتن كنفـــي البســـملة إذ ظـــن راوٍ نفيهـــا فنقلـــه

حكم المعل:

المعل بعلة قادحة في السند أو المتن أو كليهما من أقسام الضعيف.

(المضطرب)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٥- وَذُو اخْـــتِلافِ سَـــنَدٍ أَوْ مَـــتْنِ مُضْـــطَرِبٌ عِنْـــدَ أُهَيْـــلِ الفَـــنِّ

الشرح:

(وذو اختلاف): أي وحديث ذو اختلاف، والمراد هنا الاختلاف القادح في الرواية.

(سند): أي اختلاف في السند؛ بأن يروىٰ الحديث علىٰ أوجه مختلفة مع تعذر الجمع أو الترجيح.

والاختلاف في السند هو الغالب.

(أو متن): وقد يكون الاختلاف في المتن سواءٌ في لفظه أو معناه مع تساوي الروايات وتعذر الجمع أو الترجيح.

(مضطرب): بكسر الراء اسم فاعل من اضطرب، أي: الحديث الموصوف بما ذكر هو المضطرب عند أهل الحديث.

(عند أهيل الفن): أهيل: تصغير أهل، فأصله أهل الفن ولكن مراعاة للنظم صَغَّره، وأهل الفن هم أهل الحديث.

وليس كل تصغير للتحقير والازدراء، بل من التصغير ما يكون للتعظيم كما في قول الشاعر:

دويهيـــة تصـــفر منهـــا الأنامـــلُ ....

والمضطرب: لغةً: مأخوذ من الاضطراب وهو اختلال الأمر وعدم انضباطه.

واصطلاحًا: هو الاختلاف الذي يؤثر قدحًا.

وهو الحديث الذي اختلف فيه راويه أو رواته علىٰ أوجه مختلفة مع تساوي جهات الاختلاف وتعذر الجمع أو الترجيح.

فيشعر بقلة ضبط راويه، أو رواته سواءً كان في السند أو المتن، وإذا أمكن الجمع أو ترجحت بعض الروايات علىٰ بعض بأن يكون راويها أوثق أو أكثر صحبة للمروي عنه ونحو ذلك؛ فالحكم للراجح، ولا يسمىٰ حينئذٍ مضطرب.

مثال مضطرب السند:

أكثر ما يكون الاضطراب في السند نحو:

حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**إذا صلىٰ أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئًا، فإن لم يجد فلينصب عصا، فإن لم يكن معه عصا فليخط خطًا ثم لا يضره ما مرَّ أمامه**».

فهذا الحديث اختلف علىٰ راويه - وهو إسماعيل بن أمية- اختلافًا كثيرًا؛ فقيل: عنه عن أبي عمرو بن محمد بن حُرَيث عن جده حُرَيث عن أبي هريرة.

وقيل: عنه عن أبي عمرو بن حُرَيث عن جده حُرَيث بن سُليم عن أبي هريرة.

وقيل غير ذلك إلىٰ أكثر من عشرة وجوه ولذا حكم عليه غير واحد من الحفاظ بالاضطراب في سنده[1].

---

(١) فتح المغيث للسخاوي.

مثال مضطرب المتن:

قلما يوجد له مثال سالم من الاعتراض لاختلاف الأفهام وإمكان الجمع عند البعض وتعذره عند الآخر ومما يمثل به لاضطراب المتن:

ماروواه الترمذي عن شريك عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس قالت: سئل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الزكاة فقال: «**إن في المال لحقًا سوىٰ الزكاة**».

ورواه ابن ماجة من هذا الوجه بلفظ: «**ليس في المال حقٌّ سوىٰ الزكاة**».

قال الحافظ العراقي:

«... فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل...» اهـ[1].

وقال المشاط في شرح البيقونية (التقريرات السنية): « وهذا المثال كاف في الإيضاح فلا يعترض بإمكان الجمع بحمل الأول علىٰ المندوب والثاني علىٰ الواجب لأنه ليس من دأب المحصلين ». اهـ

حكم المضطرب:

الضعف لإشعاره بعدم ضبط راويه أو رواته.

❖❖❖❖❖

(١) التبصرة والتذكرة.

(المدرج)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٦- وَالْمُدْرَجَاتُ فِي الْحَدِيثِ مَا أَتَتْ مِنْ بَعْضِ أَلفَاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ

الشرح:

(والمدرجات): جمع مدرج.

(في الحديث): سواء في سنده أو متنه.

(ما أتت): أي التي أتت.

(من بعض ألفاظ الرواة): سواء كان صحابيًا أو من دونه.

(اتصلت): فلم يفصل بينها وبين كلام النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم فاصل يبين أنها ليست من كلام النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فيقع اللبس بذلك فيُتَوَهم أن الجميع مرفوع، وما أشار إليه الناظم هو مدرج المتن.

والإدراج لغةً: الإدخال.

واصطلاحًا: هو الحديث الذي يعرف أن في سنده أو متنه زيادة ليست منه وإنما هي من أحد الرواة من غير توضيح لهذه الزيادة.

وينقسم المدرج إلى قسمين:

أولا: مدرج المتن:

وهو أن يقع في المتن كلام ليس منه.

وهو إما أن يكون في أول المتن وهذا نادر جدًا، أو في وسطه وهذا قليل، أو في آخره وهو الأكثر.

مثال المدرج في أول المتن:

حديث أبي هريرة عند الخطيب قال رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم: «**أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار**».

فقوله: «**أسبغوا الوضوء**» من كلام أبي هريرة؛ فقد رواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة قال: أسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قال: «**ويلٌ للأعقاب من النار**».

مثال المدرج في وسط المتن:

كحديث الزهري عن عائشة في بدء الوحي «كان النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم يتحنث في غار حراء -وهو التعبد- الليالي ذوات العدد».

فقوله: « وهو التعبد » من كلام الزهري.

وكحديث فضالة: «**أنا زعيم -والزعيم الحميل- ببيت في ربض الجنة**».

فقوله: «**الزعيم الحميل**» مدرج من تفسير ابن وهب.

مثال المدرج في آخر المتن:

حديث أبي هريرة مرفوعًا: «**للعبد المملوك أجران - والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك**».

فقوله: «**والذي نفسي بيده...**» إلخ من كلام أبي هريرة لأنه يستحيل أن يصدر ذلك من رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ؛ فإنه لا يمكن أن يتمنىٰ الرق وقد شرفه الله بالرسالة، ولأن أمه قد ماتت فكيف يبرها؟

من أسباب الإدراج:

١- قد يكون تفسير لفظ غريب كما تقدم في حديث الزهري عن عائشة.

٢- قد يكون استنباط حكم فهمه بعض الرواة كحديث ابن مسعود مرفوعًا: «**من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة ومن مات يشرك بالله شيئًا دخل النار**».

وقد عُرف من روايات أخرىٰ بأن الأولىٰ من كلام ابن مسعود وهو قوله: «**من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة**».

٣- وقد يكون خطابًا لآخر خلال الكلام كما فعل ثابت بن موسىٰ في قصته مع شريك وقول شريك: « من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار ».

ففهم ثابت أنه حديث فصار يحدث به، وهذا إدراج في المتن كامل علىٰ قول من عدَّه من المدرج، وبعضهم عدَّه من الموضوع.

ويعرف الإدراج بأمور منها:

١- بوروده مفصولًا بطريق آخر كما في قول ابن مسعود المتقدم: «**من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة**».

٢- بتصريح الراوي بذلك كما في قول ابن مسعود المتقدم فقد جاءت رواية قال ابن مسعود: «قال النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ كلمة وقلت أنا أخرىٰ فذكرهما».

وفي رواية قال: وأخرىٰ أقولها ولم أسمعها منه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**من مات لا يجعل لله ندًا أدخله الجنة**».

٣- أو باستحالة كون النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ يقول ذلك كما تقدم من حديث أبي هريرة: «**والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك**».

٤- أو بتنصيص الأئمة علىٰ هذا كما في كثير من المدرجات ومنها:

حديث أبي هريرة: «**إن أمتي يبعثون يوم القيامة غرًا محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غرته وتحجيله فليفعل**».

فقوله: «**فمن استطاع منكم...**» الخ من كلام أبي هريرة كما نص علىٰ ذلك الأئمة.

ثانيًا: مدرج الإسناد:

وهو أقسام مذكورة في المطولات منها:

أن يروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة فيرويه عنهم راوٍ فيجمع الكل علىٰ إسناد واحد من تلك الأسانيد ولا يبين الاختلاف.

مثاله: مارواه الترمذي من طريق ابن مهدي عن الثوري عن واصل الأحدب ومنصور والأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شُرَحبيل عن عبدالله بن مسعود؛ قال: قلت: يا رسول الله! أي الذنب أعظم؟

قال: «**أن تجعل لله ندًا وهو خَلَقك...**» الحديث.

فإن واصلًا لا يذكر في روايته عمرو بن شُرَحبيل، وإنما يروي عن أبي وائل عن ابن مسعود مباشرة، فذكر عمرو بن شُرَحبيل إدراج علىٰ رواية منصور والأعمش.

حكم المدرج:

من قسم الضعيف وقد يكون صحيحًا إلىٰ صاحبه الذي أدرجه، ولا يجوز تعمد شيء من الإدراج؛ فهو حرام بإجماع أهل الحديث والفقه إلا لتفسير غريب في الحديث؛ فإنه يسامح فيه كما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولذا فعله الزهري في حديث عائشة وغيره من الأئمة، والله أعلم.

(المُدَبَّج ورواية الأقران)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٧- وَمَـا رَوَى كُـلُّ قَـرِينٍ عَـنْ أَخِـهْ مُـدَبَّجٌ فَاعْرِفْـهُ حَقًّـا وَانْتَخِـهْ

الشرح:

(وما روىٰ كل قرينٍ): **القرين لغةً:** الصاحب.

واصطلاحًا: هم القوم المتقاربون في السن والإسناد فإن تشارك الراوي ومن روىٰ عنه في أمر من الأمور المتعلقة بالرواية كالسن والأخذ عن الشيوخ فهذه رواية أقران وقد يكفي التساوي في السند وإن تفاوتوا سنًّا ورواية الأقران أن يروي أحد القرينين عن الآخر ولا يعلم للآخر رواية عنه.

مثاله: رواية زائدة بن قدامة عن زهير بن معاوية؛ فإنه لا يعلم لزهير رواية عنه، فهذه رواية أقران فقط، وليس مدبجًا.

والناظم هنا بقوله (كل قرين): أخرج رواية الأقران، وجعل التعريف خاصا بالمدبج.

(عن أخه): بسكون الهاء للوزن، أو بنية الوقف، وبحذف الياء منقوصًا، وهذه لغة في الأسماء الخمسة يقال لها لغة النقص، وإلا فالأصل عن أخيه، ومثل هذا قولهم: (بأبه اقتدىٰ عدي في الكرم)، وهناك لغة ثالثة مشهورة في الأسماء الخمسة يقال لها لغة القصر نحو قول الشاعر:

إن أباهـــا وأبـــا أباهـــا قـــد بلغـــا في المجـــد غايتاهـــا

وقوله (عن أخه): المراد عن مساويه في الأخذ عن الشيوخ أو السن غالبًا، وقد يكفي التساوي في السند وإن تفاوتوا سنًّا، كما تقدم معنا في تعريف الأقران.

(مُدَبَّجٌ): بضم الميم وفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة.

والمدبج لغة: مأخوذ من ديباجتي الوجه، أي جانبيه، وهما الخدان لتساويهما وتقابلهما، وسماه بالمدبج الإمام الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

واصطلاحًا: هو أن يروي راويان متقاربان في السن أو الإسناد كل واحدٍ منهما عن الآخر بواسطة أو بدونها.

مثاله في الصحابه: رواية أبي هريرة عن عائشة ورواية عائشة عنه.

وفي التابعين: رواية الزهري عن عمر بن عبدالعزيز ورواية عمر عنه، ورواية الزهري عن ابن الزبير وابن الزبير عنه.

وفي أتباع التابعين: رواية مالك عن الأوزاعي ورواية الأوزاعي عنه.

وفي أتباع الأتباع: رواية أحمد بن حنبل عن علي بن المديني ورواية ابن المديني عنه.

وهذه الأمثلة لمدبج بدون واسطة.

ومثال المدبج بالواسطة: رواية الليث عن يزيد بن الهادي عن مالك ورواية مالك عن يزيد عن الليث.

تنبيه: مما تقدم يتضح لنا أن رواية أحد القرينين عن الآخر دون أن يعلم عن الآخر رواية عنه تسمىٰ رواية الأقران، ولا يسمىٰ مدبج إلا إذا روىٰ كل قرين عن الآخر؛ فكل مدبج أقران وليس كل أقران مدبجًا.

(فاعرفه حقًّا وانتخه): أي: اعرفه وافتخر بمعرفته.

وفي هذا النوع دليل علىٰ تواضع الراوي فلا يستنكف عن الأخذ عمن مثله أو أصغر منه.

بعض الفوائد المتعلقة بالمُدَبَّج ورواية الأقران:

١- قد يجتمع جماعة من الأقران في حديث واحد كرواية أحمد عن أبي خثيمة زهير بن حرب عن يحيىٰ بن معين عن علي بن المديني عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه عن شعبة عن أبي بكر بن حفص عن أبي سلمة عن عائشة قالت: «كان أزواج النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يأخذن من شعورهن حتىٰ يكون كالوفرة».

فأحمد والأربعة فوقه أقران كما قال الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٢- فإن روىٰ الراوي عمن دونه سنًا أو في مرتبة الآخذين عنه فرواية الأكابر عن الأصاغر كرواية الزهري عن مالك والأصل فيه رواية النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم عن تميم الداري خبر الجَسَّاسَة.

ومن رواية الأكابر عن الأصاغر: رواية الآباء عن الأبناء، والصحابة عن الأتباع؛ كرواية العباس عن ابنه الفضل، ورواية وائل عن ابنه بكر، وكرواية العبادلة وأبي هريرة ومعاوية وأنس عن كعب الأحبار.

٣- أما رواية الأبناء عن الآباء؛ فكثير، وأخص منه من روىٰ عن أبيه عن جده، وفائدة معرفة ذلك: التمييز بين مراتبهم، وتنزيل الناس منازلهم.

ورواية الأصاغر عن الأكابر هي الأكثر.

٤- فإن تقدم موت أحد القرينين الذين اشتركا في الأخذ عن شيخ؛ فهو السابق واللاحق.

٥- قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٥١) تعليقًا علىٰ حديث البخاري (رقم ٩) من طريق سليمان بن بلال عن عبدالله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة...**».

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: « في الإسناد المذكور رواية الأقران وهي عبدالله بن دينار عن أبي صالح؛ لأنهما تابعيان، فإن وجدت رواية أبي صالح عنه صار من المُدَبَّج ». اهـ

حكم المدبج ورواية الأقران:

سواء كان الحديث مُدَبَّجًا برواية كل راوٍ عن الآخر، أو رواية الأقران أحدهم عن الآخر؛ فكل هذا منه الصحيح، ومنه الحسن، ومنه الضعيف.

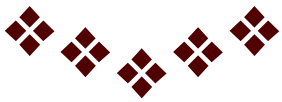

(المتفق والمفترق)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٨- مُتَّفَــقٌ لَفْظًــا وخَطًّــا مُتَّفِــقْ وَضِــدُّهُ فِيمَــا ذَكَرْنَــا الْمُفْتَــرِقْ

الشرح:

(متفق): **المتفق لغة:** مأخوذ من الاتفاق.

والمفترق: مأخوذ من الافتراق.

واصطلاحا: هو ماحدّه الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو ما اتفق في الأسماء لفظا وخطا، وافترق في الأشخاص.

وهو فن جليل بالغ الأهمية يعظم الانتفاع به والجهل به قبيح جدا لطالب العلم؛ فينبغي الاعتناء به وتحرير فوائده وجعلها في سويداء القلب لأهميته.

ومن فوائده:

الاحترازعن أن يظن الشخصان شخص واحد، أو عن أن يظن الثقة ضعيفا أو الضعيف ثقة،

وفيه الأمن من اللبس، قاله السخاوي في فتح المغيث.

وممن صنف في هذا العلم الجليل الخطيب البغدادي وله كتاب نفيس في هذا الباب اسمه: (موضح أوهام الجمع والتفريق).

وهو أقسام منها:

١- من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم:

كالخليل بن أحمد ستة: أولهم: شيخ سيبويه.

وثانيهم: أبو بشير المزني البصرىٰ.

والثالث: أصبهاني.

والرابع: أبو سعيد السجزي القاضي الحنفي.

والخامس: أبو سعيد البستي الشافعي عنه أبو العباس العذري.

٢- من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم:

كأحمد بن جعفر بن حمدان أربعة: كلهم يروون عمن يسمىٰ عبد الله وفي عصر واحد.

أحدهم: القطيعي أبو بكر عن عبدالله بن أحمد بن حنبل.

الثاني: السقطي أبو بكر عن عبدالله بن أحمد الدورقي.

الثالث: دينوري عن عبدالله بن محمد بن سنان.

الرابع: طرطوسي عن عبدالله بن جابر الطرطوسي.

٣- ما أتفق في الكنية والنسبة:

كأبي عمران الجويني اثنان:

الأول: عبد الملك التابعي

والثاني: موسىٰ بن سهيل البصري.

٤- ما اتفق الاسم واسم الأب والنّسبة:

نحو: محمد بن عبدالله الأنصاري؛ رجلان متقاربان في الطبقة:

الأول: محمد بن عبدالله الأنصاري القاضي المشهور روىٰ عنه البخاري.

والثاني: أبو سلمة ضعيف.

٥- أن تتفق كناهم وأسماء آبائهم:

نحو: أبي بكر بن عياش ثلاثة:

القاري، والحمصي عنه جعفر بن عبد الواحد، والسلمي الباجدّائي.

٦- عكس ما قبله وهو أن تتفق أسماؤهم وكنى آبائهم:

نحو صالح بن أبي صالح أربعة كلهم من التابعين:

مولىٰ التوأمة، والذىٰ أبوه أبو صالح السمان، والسدوسي عن علي وعائشة، ومولىٰ عمرو بن حُرَيث.

٧- أن يتفق الاسم فقط ويقع في السند ذكر الاسم فقط مهملًا من غير ذكر أبيه أو نسبة تميزه ونحو ذلك:

مثل: أن يطلق في الاسناد حماد من غير أن ينسب فلا يُدْرَىٰ هل هو ابن زيد أو ابن سلمة ؟

ويتميز هذا عند المحدثين بحسب من أطلق من الرواة عنه.

وكذلك أن تتفق الكنية فقط ويذكر بها في الاسناد من غير تمييز بغيرها:

مثل: ابن الصلاح لاتفاق الكنية بأبي حمزة عن ابن عباس إذا أُطلق.

وقال بعض الحفاظ كما في التقريب للنووي: إن شعبة يروي عن سبعة عن ابن عباس كلهم أبوحمزة بالحاء والزاي إلا أبا جمرة بالجيم والراء نصر بن عمران الضُّبَعي، وأنه اذا أطلقه فهو بالجيم، أي إذا أطلق فهو نصر بن عمران الضبعي، وإذا روىٰ عن غيره فهو يذكر اسمه أو نسبه.

٨- أن يتفقا في النسب من حيث اللفظ ويفترقا من حيث أن ما نُسِب إليه أحدهما غير ما نسب إليه الآخر:

نحو: الحنفي، أحدهما: منسوب إلىٰ القبيلة، وهم بنو حنيفة منهم أبو بكر عبد الكبير بن عبد المجيد الحنفي.

والثاني: منسوب الىٰ مذهب أبي حنيفة، وفيهم كثرة.

وكثير من المحدثين ينسبون إلىٰ المذهب حنيفي بزيادة ياء ووافقهم من النحويين ابن الأنباري.

(لفظًا وخطًا متفق): أي: الاتفاق في اللفظ والكتابة كما تقدم.

(وضده فيما ذكرنا المفترق): أي: وضد ذلك الاتفاق في اللفظ والكتابة (المفترق)؛ وهو الافتراق في الأشخاص.

وهذا قسم واحد يسمىٰ: (المتفق والمفترق) كما تقدم، وليس قسمان كما قد يتوهم البعض من السياق.

وتسميته المتفق والمفترق هو من باب المشترك اللفظي.

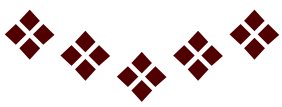

(المؤتلف والمختلف)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٩- مُؤْتَلِفٌ مُتَّفِقُ الْخَطِّ فَقَطْ وَضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَاخْشَ الغَلَطْ

الشرح:

(**مؤتلف**): مأخوذ من الائتلاف، وهو الاجتماع والتلاقي.

(**متفق الخط فقط**): أي متفق في رسمه بالقلم ويختلف في نطقه.

مثل: سلَّام -بالتشديد- وسلَام -بالتخفيف-.

وحِزَام -بالكسر والزاي-، وحَرَام -بالفتح والراء-، ومُسَوِّر ومُسَوَّر وغير ذلك.

(**وضده مختلف**): أي وضد الائتلاف في الرسم الاختلاف في النطق، وهذا قسم واحد يسمىٰ (المؤتلف والمختلف) وليس قسمان كما سبق التنبيه في المتفق والمفترق.

(**فاخشَ الغلط**): أي احذر الغلط في هذا الباب فينبغي لطالب العلم الاهتمام بهذا؛ فإن المؤتلف والمختلف معرفته من مهمات هذا الفن حتىٰ قال ابن المديني: « أشد التصحيف ما يقع في الأسماء ». اهـ

والمؤتلف والمختلف من مباحث الإسناد، وبالأخص أن موضوعه أسماء الرواة.

والمؤتلف والمختلف لغة: المؤتلف مأخوذ من الائتلاف والمختلف مأخوذ من الاختلاف ضد الاتفاق.

واصطلاحًا: هو ما اتفقت فيه الأسماء أو الألقاب أو الأنساب أو نحوها خَطًّا، واختلفت نطقًا، سواء كان مرجع الاختلاف النّقط نحو: حيان، وحبان، وجيان ونحو ذلك.

أو الشكل نحو:سلَّام - بالتشديد - وسلَام - بالتخفيف-، وكذلك عُمارة وعِمارة، ونحو ذلك.

وينقسم إلى قسمين:

١- مالا ضابط له لكثرته كأُسَيد مصغرًا وأَسيد مكبرًا.

٢- ما ينضبط لقلته في أحد الطرفين نحو: عُمارة كله بضم العين إلا أبي بن عمارة الصحابي فبكسرها، وكقولهم كل ما وقع في الصحيحين والموطأ فهو حَازِم بالحاء المهملة لا خَارِم.

وفائدته: الاحترازعن الوقوع في التصحيف، وهو مبحث مهم فإنه لا يدخله القياس وليس قبله أو بعده ما يرفع الالتباس.

وقد صُنِّفت فيه المصنفات العديدة مثل: (الإكمال) لابن ماكولا، و(تكملة الإكمال) لابن نقطة، و(توضيح المشتبه) لابن ناصر الدين الدمشقي، و(تبصرة المتنبه) لابن حجر -رحم الله الجميع-.

(المنكر)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٣٠- وَالْمُنْكَـــرُ الفَـــرْدُ بِـــهِ رَاوٍ غَـــدَا تَعْدِيلُـــــهُ لا يَحْمِـــــلُ التَّفَـــــرُّدَا

الشرح:

(**والمنكر**): أي: الحديث المنكر، **والمنكر لغةً:** من أنكره فلان أي جحده ولم يعرفه.

(**الفرد**): أي تفرد به الراوي.

(**به راوٍ غدا**): أي صار.

(**تعديله لا يحمل التفردا**): بألف الاطلاق أي تفرد به الراوي الذي تعديله -وكان الأفضل أن يقول توثيقه- لا يؤهله أن يتفرد ببعض الألفاظ أو الروايات لكونه لم يبلغ درجة الاتقان والضبط الذي يقبل به حديثه.

وخرج بهذا القيد ما كان توثيقه يحتمل التفرد فلا يقال له منكر.

وما ذهب إليه الناظم في تعريف المنكر هو أحد تعاريف المنكر عند المحدثين.

قال الذهبي: « المنكر هو ما انفرد الراوي الضعيف به، وقد يعد مفرد الصدوق منكرا »اهـ

مثاله: مارواه النسائي وابن ماجه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا: « كلوا البلح بالتمر فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان وقال عاش ابن آدم حتىٰ أكل الجديد بالخلق ».

قال النسائي: « هذا حديث منكر ».

وذلك لأنه من طريق أبي زُكَير يحيىٰ بن محمد بن قيس لم يبلغ مرتبة من يحتمل التفرد.

والمشهور في تعريف المنكر اصطلاحًا: مخالفة الضعيف للمقبول، أو لمن هو أولىٰ منه.

قال القاسمي في (قواعد التحديث): « اعلم أن الشاذ والمنكر يجتمعان في اشتراط المخالفة لما يرويه الناس ويفترقان في أن الشاذ رواية ثقة أو صدوق والمنكر رواية ضعيف وقد غفل من سوىٰ بينهما »اهـ

وقال السيوطي في تعريفه في ألفيته:

المنكـــر الـــذي روىٰ غيـــر الثقـــة مخالفًـــا في (نخبـــةٍ) قـــد حققـــه

وقوله: (في نخبة): أي في نخبة الفكر للحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

مثاله: ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حُبَيِّب بن حَبيب عن أبي إسحاق عن العَيزَار بن حُرَيث عن ابن عباس عن النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم قال: «**من أقام الصلاة وآتىٰ الزكاة وحج البيت وصام وقرىٰ الضيف دخل الجنة**».

قال أبو الحاتم كما في النزهة لابن حجر:

« وهو منكر؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفًا وهو المعروف ».

وفي (علل الحديث) قال أبو زرعة: هذا حديث منكر إنما هو عن ابن عباس موقوفًا.

قال الحافظ في النزهة: « وعُرِف بهذا أن بين الشاذ والمنكر عمومًا وخصوصًا من وجه؛ لأن بينهما اجتماعًا في اشتراط المخالفة وافتراقًا في أن الشاذ رواية ثقة أو صدوق، والمنكر راويه ضعيف ». اهـ

ويقابل الشاذ المحفوظ، ويقابل المنكر المعروف.

فائدة: ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر أن المنكر والشاذ بمعنىٰ واحد، والصواب التفريق بينهما كما تقدم.

حكم المنكر:

ومع اختلافهم في حده؛ فهم متفقون في حكمه وأنه ضعيف.

(المتروك)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٣١- مَتْرُوكُـــهُ مَـــا وَاحِـــدٌ بِـــهِ انْفَـــرَدْ وَأَجْمَعُـــوا لِضَـــعْفِهِ فَهْـــوَ كَـــرَدْ

الشرح:

(متروكه): أي: الحديث المتروك.

(ما واحد به انفرد): أي: انفرد راو واحد برواية الحديث عن غيره، فلم يروه غيره.

(وأجمعوا لضعفه): وهذا الراوي المنفرد قد أجمع المحدثون علىٰ ضعفه؛ لاتهامه بالكذب، أو لكونه عرف بالكذب في غير حديث رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فلا يؤمن أن يكذب في حديث رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو لتهمته بالفسق، أو الغفلة، أو كثرة الوهم، أو نحو ذلك.

(فهو كرد): أي مثل المردود، أي الموضوع في كونه شديد الضعف، وإن كان أخف من الموضوع كما تشعر بهذا كاف التشبيه.

والمتروك: لغة: مأخوذ من الترك، وهو التخلية والطرح.

واصطلاحًا: ما تفرد به راو أجمعوا علىٰ ضعفه؛ إما لكونه متهمًا بالكذب، أو كثير الغلط، أو شديد الغفلة، أو لتهمته بالفسق، أو كثرة الوهم، أو روىٰ ما يخالف قواعد الشريعة، أو نحو ذلك.

وممن تُرِك لمعرفته بالكذب:

حديث صدقة الدقيقي عن فرقد عن مرة عن أبي بكر، وكذا حديث عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن الحارث الأعور عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وممن ترك لفحش غلطه وكثرة غفلته:

رشدين بن سعد.

وممن ترك لظهور فسقه:

سليمان بن داود الشاذكوني.

مثاله: حديث عمرو بن شمر عن جابر عن أبي الطفيل عن علي وعمار قالا: «كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقنت في الفجر ويكبر يوم عرفة من صلاة الغداة ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق».

والحديث رواه الدارقطني. وانظر نصب الراية.

قال النسائي والدارقطني وغيرهما في عمرو بن شمَّر: متروك الحديث.

فهذا الحديث متروك.

حكم المتروك:

شديد الضعف.

(الموضوع)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٣٢- وَالكَـــذِبُ المُخْتَلَـــقُ المَصْـــنُوعُ عَلَـــى النَّبِـــي فَـــذَلِكَ المَوْضُـــوعُ

الشرح:

(**الكذب**): أي المكذوب علىٰ النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم.

(**المختلق**): أي المفترىٰ عليه صلىٰ الله عليه وآله وسلم عمدًا.

وكأن الناظم عبر بأشهر أقسام الموضوع وإلا فقد يحكم عليه بالوضع وإن كان عن غير عمد.

(**المصنوع**): أي: مصنوع علىٰ النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم مكذوب عليه، وهذا بمعنىٰ ما قبله مؤكد له.

(**علىٰ النبي**): صلىٰ الله عليه وآله وسلم نظرًا للغالب، وإلا فكذلك الكذب علىٰ غيره كالصحابي والتابعي.

(**فذلك الموضوع**): وهو ما كان متنه مخالفًا للقواعد، وراويه كذابًا.

والموضوع: لغة: الملصق، وضع فلان علىٰ فلان أي ألصقه به.

وهو المعنىٰ المناسب للمعنىٰ الإصطلاحي.

اصطلاحًا: هو المكذوب علىٰ النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم قولًا أو فعلًا أو تقريرًا أو وصفًا خَلقيًا أو خُلقيًا عمدًا أو خطأً، وهو شر الأحاديث الضعيفة، كما قال هذا ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

شـــر الضـــعيف الخـــبر الموضـــوع الكـــذب المختلـــق المصـــنوع

والحامل للواضع على الوضع مايلي:

١- **عدم الدِّين:** كالزنادقة، مثل: عبد الكريم بن أبي العوجاء الذي أمر بضرب عنقه محمد بن سليمان بن علي.

ومثل: محمد بن سعيد المصلوب، والحارث الكذاب الذي ادعىٰ النبوة، والمغيرة بن سعيد الكوفي وغيرهم.

٢- **غلبة الجهل:** كبعض المتعبدين، مثل: ميسرة بن عبد ربه الذي كان يضع الحديث ليرغب الناس في القرآن، وكذا نوح بن أبي مريم.

٣- **الانتصار للمذهب:** كالخطابية والرافضة، مثل: « علي خير البشر من شك فيه كفر »، وضعه بعض الرافضة.

٤- **فرط العصبية:** كبعض المقلدين نحو: « أبو حنيفة سراج أمتىٰ ومحمد بن إدريس أضر علىٰ أمتي من إبليس »، وضعه بعض المتعصبة لأبي حنيفة.

٥- **التقرب لبعض الخلفاء والأمراء بوضع ما يوافق أراءهم:** كما فعل غياث بن إبراهيم النخعي حيث وضع للمهدي حديث **«لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر»** فزاد فيه (أو جناح)، وكان المهدي يحب اللعب بالحمام فتركها وأمر بذبحها

وقال: أنا حملته علىٰ ذلك.

٦- **التكسب:** كأبي سعد المدائني.

٧- **إقامة دليل لآرائهم:** كما تفعل الرافضة؛ فيضعون الأحاديث لكل رأي يرونه ويفتون به.

٨- الإغراب لقصد الإشهار.

٩- وهناك من امتحنوا بأولاد لهم أو وراقي سوء فوضعوا لهم أحاديث ودسوها عليهم فحدثوا بها من غير أن يشعروا؛ كعبد الله بن محمد بن ربعية القُدامي، وكحماد بن سلمة مع ربيبه ونحوهم.

وغيرها من الأسباب الدافعة، وكل ذلك حرام بإجماع من يُعتد به.

ولا يُعتد بخلاف بعض الكرامية، وبعض المتصوفة، الذين نقل عنهم إباحة الوضع في الترغيب والترهيب، وهذا خطأ ناشئ عن الجهل، إذ الترغيب والترهيب من جملة الأحكام الشرعية التي لا تثبت إلا بدليل صحيح، واتفقوا علىٰ أن تعمد الكذب علىٰ النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم من الكبائر، قال صلىٰ الله عليه وآله وسلم: «**إن كذبًا عليّ ليس ككذب علىٰ أحد فمن كذب عليّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**».

وبالغ أبو محمد الجويني فكفّر من تعمد الكذب علىٰ رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم.

بعض القرائن التي يعرف بها الحديث الموضوع:

١- ما يؤخذ من حال الراوي:

- كما وقع للمأمون بن أحمد الهروي أنه ذكر بحضرته الخلاف في كون الحسن سمع من أبي هريرة أم لا؟ فساق في الحال إسنادًا إلىٰ النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أنه قال: سمع الحسن من أبي هريرة.

- وأن يكون الراوي كذابا معروفا بالكذب علىٰ رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لا سيما إن روىٰ ما ينصر مذهبه.

٢- مايؤخذ من حال المروي:

- كأن يكون مناقضًا لنص القرآن أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي، أو صريح العقل، أو لايشبه كلام الأنبياء، أو يكون بوصف الأطباء والطرقية أشبه، أو سماجته، وكونه يُسخر منه، ونحو ذلك.

ثم المروي تارة يخترعه الواضع، وتارة يأخذه من كلام غيره؛ كبعض السلف، أو قدماء الحكماء، أو الإسرائيليات، أو بعض الزهاد أو الأطباء، أو يأخذ حديثًا ضعيف الإسناد فيركب له إسنادًا صحيحًا ليروج.

حكم الموضوع:

أشد أنواع الضعيف، واتفقوا علىٰ تحريم رواية الموضوع إلا مقرونًا ببيانه؛ لقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما عند مسلم: «**من حدث عني بحديث يرىٰ أنه كذب فهو أحد الكاذبين**».

وقال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وكيف كان لم يجيزوا أمره ... لمن علم مالم يبين أمره

(الخاتمة)

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٣٣- وَقَدْ أَتَتْ كَالْجَوْهَرِ الْمَكْنُونِ سَمَّيْتُهَا مَنْظُومَةَ الْبَيْقُونِ

٣٤- فَوْقَ الثَّلاثِينَ بِأَرْبَعٍ أَتَتْ أَبْيَاتُهَا تَمَّتْ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ

الشرح:

(**وقد أتت**): أي: هذه المنظومة.

(**كالجوهر المكنون**): أي المصون المستور في صدفه؛ لنفاستها، وحسن نظمها.

(**سميتها منظومة البيقوني**): ولايعرف علىٰ اليقين اسم الناظم إلاهذه النسبة؛ فقيل: اسمه طه بن فتوح البيقوني محدث أصولي كان حيا قبل عام ١٠٨٠هـ

وقيل: عمر بن محمد بن فتوح الدمشقي الشافعي المتوفىٰ سنة ثمانين وألف، وهو الأقرب، والله أعلم بالصواب.

(**فوق الثلاثين بأربع أتت**): أي: أبياتها أربعة وثلاثون بيتًا من كامل الرجز.

(**أبياتها تمت بخيرٍ ختمت**): أي تم المقصود من نظمها، وختمها بالخير لاشتمالها علىٰ عمل الخير؛ فجزاه الله خير الجزاء.

وفيه من المحسنات حسن الختام؛ الذي هو الإتيان في آخر الكتاب بما يدل علىٰ الانتهاء.

تم التعليق علىٰ هذه المنظومة المباركة والحمد لله، وأسأل الله لي ولناظمها المغفرة والرحمة، والفوز بالدرجات العلىٰ في الجنة، كما أسأله سبحانه أن ينفع بهذا الشرح كما نفع بأصله، وأن يتقبله بقبول حسن، إنه جواد كريم.

أم حفص سيدة بنت عبد اللّٰه الحمزي

غفر اللّٰه لها ولوالديها وللمسلمين

القصيم/ المملكة العربية السعودية حرسها اللّٰه وحماها

المصادر

١- معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس القزويني الرازي (ت ٣٩٥هـ).

تحقيق: عبد السلام محمد هارون.

٢- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ).

تحقيق: نور الدين عتر.

٣- لسان العرب لمحمد بن مكرم بن علىٰ، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي (ت ٧١١هـ).

٤- السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن لمحمد بن عمر بن محمد، محب الدين ابن رشيد الفهري السبتي (ت ٧٢١هـ).

تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي.

٥- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لأبي عبد الله، محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني الحموي الشافعي (ت ٧٣٣هـ).

تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان.

٦- الموقظة في علم مصطلح الحديث لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ).

٧- المسلسلات المختصرة المقدمة أمام المجالس المبتكرة لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت ٧٦١هـ).

تحقيق: أحمد أيوب محمد الفياض.

٨- اختصار علوم الحديث لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي (ت ٧٧٤هـ).

تحقيق: أحمد محمد شاكر.

٩- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦هـ).

تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان.

١٠- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ).

١١- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني.

١٢- النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني.

١٣- النكت الوفية بما في شرح الألفية لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥هـ).

١٤- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ).

١٥- المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية الأجهوري لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن علوان الزرقاني المصري الأزهري المالكي (ت ١١٢٢هـ)، والحاشية لأبي عبد الله عطية الأجهوري (١١٩٠هـ).

تحقيق: صلاح محمد عويضة.

١٦- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار لمحمد بن إسماعيل الحسني، الصنعاني، المعروف بابن الأمير (ت ١١٨٢هـ).

تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة.

١٧- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت ١٣٣٢هـ).

١٨- التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث لحسن بن محمد المشاط المالكي (ت ١٣٩٩هـ).

تحقيق: فواز أحمد زمرلي.

١٩- الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين لأبي عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي (ت ١٤٢٢هـ).

٢٠- أحاديث معلة ظاهرها الصحة لأبي عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي.

٢١- التوضيح المختصر علىٰ المنظومة البيقونية لسعيد بن دعاس بن سعيد المشوشي اليافعي (ت١٤٣٣هـ).

٢٢- شرح البيقونية لأبي عبدالرحمن يحيىٰ بن علي الحجوري.

٢٣- الدرر النقية في شرح المنظومة البيقونية لأبي عبدالعزيز تركي العبديني.

الفهرس

مقدمة الشيخ عبد الحميد الزعكري حفظه الله ٣
مقدمة الشارحة ٤
ترجمة الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ٦
متن المنظومة البيقونية ٨
(الحديث الصحيح) ١٤
(الحديث الحسن) ١٩
(الحديث الضعيف) ٢٢
(المرفوع) ٢٥
(المقطوع) ٢٧
(المُسْنَد) ٢٩
(المتصل) ٣١
(المُسَلْسَل) ٣٤
(العزيز) ٣٨
(المشهور) ٤٠
(المعنعن) ٤٢
(المبهم) ٤٤
(العالي والنازل) ٤٧
(الموقوف) ٥١

(المرسل) ٥٤
(الغريب) ٥٧
(المنقطع) ٥٩
(المعضل) ٦١
(المدلس) ٦٣
(الشاذ) ٦٨
(المقلوب) ٧١
(الفرد) ٧٥
(المُعَلُّ) ٧٨
(المضطرب) ٨٢
(المدرج) ٨٥
(المُدَبَّج ورواية الأقران) ٨٩
(المتفق والمفترق) ٩٣
(المؤتلف والمختلف) ٩٧
(المنكر) ٩٩
(المتروك) ١٠٢
(الموضوع) ١٠٤
(الخاتمة) ١٠٨
المصادر ١١٠
فهرس الموضوعات ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.